المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

دراسات وتقارير
سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

قراءة نقديّة في التنمية المستدامة وما بعدها
لبنان نموذجًا

مها لطف جمّول

العدد 36 - أيلول 2024

قراءة نقديّة في التنمية المستدامة
وما بعدها
لبنان نموذجًا

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

العنوان: قراءة نقديّة في التنمية المستدامة وما بعدها: لبنان نموذجاً
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
الباحثة: المهندسة مها لطف جمّول
تاريخ النشر: أيلول 2024
رقم العدد: السادس والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010
P.o. Box: 24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasatccsd@gmail.com
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

الملخص التنفيذي 5

مقدمة 8

القسم الأول: المفهوم وتطوّره التاريخي 10

أولًا: التنمية ميزات وخصائص عامة 10

ثانيًا: التنمية ومنظّروها 11

ثالثًا: التطوّر التاريخي للتنمية وأهدافها 14

رابعًا: أجندة عام 2030 للتنمية المستدامة 20

القسم الثاني: قياس التنمية وتعدّد التقارير وخلفياتها 28

أولًا: تقارير التنمية وشعاراتها المعتمدة 28

ثانيًا: نظريات التنمية المستدامة وتطوّرها 35

ثالثًا: وجهات النظر المتباينة حول التنمية بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي 37

I. وجهة نظر دول العالم المتقدّم 37

II. وجهة نظر دول العالم النامي 39

القسم الثالث: نقد التنمية ومدارسها 42

أولًا: روّاد مدارس نقد التنمية 42

ثانيًا: الثوابت في نقد التنمية 44

القسم الرابع: التنمية في لبنان: المقولات الأساسيّة وخطط الانتظام العام 53

أولًا: مقولات في التنمية وإشكالاتها في لبنان 53

ثانيًا: لبنان والانتظام العام حول مؤشرات التنمية وخططها 56

القسم الخامس: ما بعد التنمية، تصوّرات حول البدائل الممكنة 66

خاتمة 69

ملحق رقم 1: مؤسسات الأمم المتحدة المعنيّة بشكل مباشر بمواضيع التنمية المستدامة وأهداف الألفيّة للتنمية 72

ملحق رقم 2: الأهداف الـ 17 والغايات/ المصاديق الـ 169 للتنمية في أجندة 2030 74

ملحق رقم 3: أوجه استخدام البيانات لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 79

ملحق رقم 4: المعاهدات الدوليّة التي لم توقّع عليها أميركا وبعض دول الاتحاد الأوروبي 81
ملحق رقم 5: أهم إنجازات الحكومة اللبنانيّة في تحقيق أهداف التنمية عام 2018: 86
المصادر والمراجع 90

الملخص التنفيذي

على مدى سبعين عامًا من عمل منظمات الأمم المتحدة حول العالم والمشاريع والجهود التي بُذلت ومُوّلت من أجل تحقيق أهداف التنمية وجدنا أن هذه الأهداف قد خطت بالفعل خطوات عالميّة باتجاه تعزيز مفاهيم الاستدامة والرفاه "وتحويل عالمنا"[1] لاسيما ما كان منها في مجالات تطوّر المفاهيم وأساليب العمل المختلفة التي اتبعتها. وقد لقيت الأهداف الإنمائيّة للتنمية إشادات مختلفة بالمجهودات الكبيرة التي عملت على تحسين حياة الكثير من شعوب العالم وانتشالهم من براثن الفقر والجوع والمرض، لكنها واجهت انتقادات أشد قسوة عندما عملت على تكريس قيم من خارج المنظومة الفكريّة والاجتماعيّة للشعوب في مختلف القارات، وذلك منذ اللحظة التي جرى فيها تأطير بعض هذه الدول باعتبارها دول العالم الثالث، النامي والفقير، أو دول الجنوب التي تحتاج إلى دعم ومساعدة من دول عالم الشمال أو الدول ذات التنمية المرتفعة أو غيرها من التسميات التي صنّفت دول العالم إلى طبقات وفئات.

تغيرّت مع الوقت الأهداف الإنمائيّة للألفيّة الاثني عشر المعلن عنها عام 2018 لتصبح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بأهدافها الـ 169 في أجندة العام 2030، وذلك في انعكاس لالتزام المجتمع الدولي بمواصلة الجهود لتحقيق تنمية شاملة تركّز على التداخل بين القضايا المختلفة التي تهمّ العالم كله.

وفّرت أهداف التنمية المستدامة إطارًا متكاملًا من أجل ضمان مستقبل أفضل للجميع، على أن ذلك كان يتطلب التزامًا جماعيًا وجهودًا منسّقة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد وهو ما أمكن تحقيقه بنسب متفاوتة بين البلدان. وعلى أثره جرى تصنيف البلدان في مجموعات حسب دليل التزامها بالمعايير الموضوعة ما أثّر بصورة كبيرة على صورتها العامة العالميّة لجهة قدرتها على الوفاء بتعهداتها تجاه شعوبها.

لاحقًا تبيّن أنه كان من بين الأهداف المطلوبة غير المعلنة الوصول إلى العولمة شبه التامة باعتبار أن الطروحات الموضوعة كانت تقترح حلولًا موحّدة للاختلافات السياسيّة وأنظمة الحكم المتعددة أو التباينات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بين الدول والمجتمعات.

---

[1] - رفعت تقارير التنمية على مدى عقد شعارات مختلفة عكست اهتماماتها المباشرة وسياسات عملها بما يتناسب مع الاستحقاقات العالميّة الأكثر إلحاحاً، ويُعدّ شعار "تحويل عالمنا" هو الأشهر بينها الذي صدر في أجندة العام 2030 للتنمية المستدامة.

ومع الوقت ظهر التأثير السلبي لمقايضة التكنولوجيا بالموارد الأوليّة للبلدان الفقيرة، كذلك برز التأثير السلبي الأهم من خلال استنزاف الموارد البشريّة وتسهيل هجرة الأدمغة منها وخفض نسبة الولادات وهو ما كانت تقارير التنمية البشريّة تؤكد عليه بصورة غير مباشرة. كذلك تبيّن أن العديد من الأهداف تستلزم الموافقة على اتفاقيات دوليّة لكن الولايات المتحدة الأميركيّة لم تقر حتى اليوم سنًا من أهم هذه الاتفاقيات التي تضمن المعاملة بالمثل بين كافة الدول.

كذلك واجهت هذه الأهداف انتقادات كثيرة تتعلق بالتركيز المحدود والتفاوت في التقدّم والاعتماد على المساعدات الدوليّة، وارتباط نجاح هذه الأهداف بتعميم النمط الرأسمالي على الاقتصاد العالمي مع كل مستلزمات العمل الضروريّة له لاسيما ما يرتبط منها بإحداث تغيرات جوهريّة وبنيويّة في ثقافة الشعوب وتركيبتها الاجتماعيّة.

اعتبارًا من العام 2019 بدأت تطفو مجموعة تحوّلات مفصليّة أثرّت في أعمال التنمية وقممها المتتالية ومنها: انتشار وباء كورونا، وأزمات التغيير المناخي والنزاعات الجيوسياسيّة ولاسيما منها الحرب في أوكرانيا التي سلّطت الضوء على الانحياز الكبير لقضايا الغرب فيما يعتبره أولويات وطنيّة وقوميّة، وهو ما أثّر على مصداقيّة سياسات وأهداف التنمية وحفّز التفكير بإيجاد البدائل التي كان يجري العمل عليها بالفعل منذ وقت طويل.

وبالرغم من التجييش الإعلامي لأهداف التنمية المستدامة لكي تبدو أهدافًا نبيلة وضروريّة لمستقبل البشريّة تساهم في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق العدالة، لا تزال هذه الأهداف بعيدة جدًا عن هذا الأمر خاصة وأن مركزيّة الداتا المجمّعة حول البلدان ساهمت في تحليل أعمق حول نقاط الضعف الداخليّة التي يواجهها هذا البلد أو ذاك وبالتالي أمكن خلق الأزمات وافتعال الحروب أو إحداث الانقلابات المتنقلة أو نشر الأمراض والأوبئة للسيطرة على موارد العالم.

أما لبنان فقد تأخر كثيرًا عن إعداد خطة وطنيّة لوضع أهداف التنمية موضع التطبيق في سياساته وخططه العامة بالرغم من موافقته الرسميّة على هذه الأهداف إلى ما قبل العام 2000، فقد قاد نهضته العامة بعد الحرب الأهليّة على مبدأ الإنماء المتوازن – الذي كان متوازيًا بين المناطق والطوائف وليس متوازنًا بالضرورة بالنظر إلى الخصائص المناطقيّة المختلفة-، ومستعينًا بنظريّة هيرشمان حول النمو غير المتوازن التي تقول بتركيز

الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات الإنتاجيّة بحيث استقطب القطاع العقاري والمصرفي والسياحي أغلب الاهتمام والاستثمار على حساب قطاعي الزراعة والصناعة.

واعتبارًا من العام 2010 بدأ لبنان يشهد تراجعًا دراماتيكيًا في مؤشرات التنمية لديه وكان التحوّل المفصلي الذي طرأ على مسار التنمية هو الأزمة السوريّة وما تبعها من أحداث وتطورات محليّة وعالميّة.

قدّمت هذه الدراسة إطارًا عامًا حول أبرز المدارس النقديّة للتنمية والتي يدور أغلبها حول نقد المدرسة الاقتصاديّة باعتبار أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي الأول لباقي القضايا والالتزامات المتعلقة بالتنمية بشكلها الحالي، ولهذا فهي تؤسس بطريقة مباشرة لأهميّة العمل على بلورة مفاهيم أخرى أكثر عدالة وأكثر احترامًا لقيم المجتمعات وثقافاتها الغنيّة والمختلفة والمتعددة، وهو ما تم التطرّق إليه بالحديث عن المبادئ العامة حول نظرية التقدم والتمكين لدى الإمام الخامنئي حفظه الله.

مقدمة

ظهرت اعتبارًا من منتصف خمسينيات القرن الماضي الأدبيات التي قدّمت لمفهوم التنمية وذلك بعدما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1956 تعريفًا لها بوصفها "العمليات التي بمقتضاها توجّه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمعات المحليّة لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن".

وقد كان هذا التعريف ضروريًا للتفريق بين مفاهيم التنمية وتلك المتعلقة بمسائل النمو والتي تركّز على الاعتبارات الكمية مثل زيادة الناتج المحلي أو زيادة الإنتاجية أو زيادة الموارد في العمالة ورأس المال، بحيث اتخذت التنمية بُعدًا أكثر شمولية لجهة "التحسينات" التي طرحتها على بشأن رفع مستوى المعيشة أو الصحة أو توزيع عدالة الثروة أو غيرها من المواضيع التي سوف يجري التطرّق إليها تباعًا.

وفي الستينيات أعيد تعريف التنمية باعتبارها "أسلوب عمل ونمط حديث في التفكير والتعاطي ومنهجيّة إداريّة يمكنها أن تدعم نهوض ورفاه الدول لاسيما منها الدول الفقيرة المسماة "دول العالم الثالث أو دول الجنوب[2]".

كان بثّ مثل هذه المفاهيم ضرورةً لدول العالم الصناعيّة بعد خروجها من الحرب العالميّة الثانية وحاجتها إلى تعزيز حضورها الاقتصادي ونفوذها الصناعي في العالم بصورة سلسة، كما كان لهذه المفاهيم المقبوليّة والرواج الواسعان في دول العالم النامي الخارج – بأغلبه- متهالكًا من مرحلة الانتداب والاستعمار الذي استولى على الكثير من الثروات الطبيعيّة في هذه البلدان، ولأن التنمية – كما جرى الترويج لها- تعمل في اتجاهين: الأول تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبيّة، والثاني المساهمة في زيادة فرص حياة أفضل لبعض الناس في مجتمع معيّن، دون الانتقاص من تحسين فرص حياة أناس آخرين في المجتمع نفسه، من خلال تغيير تركيبة الاقتصاد وأنماط استهلاك المجتمعات وربما تغيير معيشتهم ككل.

---

[2] - لا تتبنى هذه الدراسة التعاريف الواردة في أدبيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعريف دول العالم الثالث أو دول العالم النامي أو دول العالم في طور النمو وغيرها من التسميات المشابهة باعتبار أنها تستبطن النظر بدونيّة إلى هذه البلدان، لكنها توردها كما ظهرت في النصوص والمراجع الرسمية.

وتحت مسمّيات جاذبة طفا عالم "التنمية" على ما عداه من مفاهيم وأعطي بُعدًا أمميًا، وعُقد لأجله آلاف الاجتماعات التي نظّرت لمجموعة من الأهداف التي كانت تزيد وتتطور باستمرار، وقد وظّف لأجلها جيش من الخبراء والاختصاصيين حول العالم، وتجنّدت لها إدارات الإحصاء المركزيّة في كافة البلدان، ثم نما على هامش منظمة الأمم المتحدة المعنيّة بتطبيق الأهداف عشرات المؤسسات التي وُجدت للتأكد من أن الدول تحقق التنمية المطلوبة منها في الأبعاد المختلفة والمتعددة التي وُضعت لأجلها، وكان من أبرز مهامّها الأساسيّة جمع البيانات الموحّدة حول الدول وتصنيفها استنادًا إلى مجموعة مؤشرات ووضعها في ترتيب يسمح لها بأن تقارن مستويات العمل على "تطوير" هذا الهدف أو ذاك مقارنة بباقي بلدان العالم.

في هذه الدراسة سوف يتم التطرّق إلى أبرز المفاصل في محطات التنمية وتطوّرها الزمني والمفاهيمي، كما سيجري النظر في نقد الخيارات المرتبطة بهذا المفهوم باعتبار ما نتج عنه من تداعيات وضغوطات على الدول من أجل تكريسه "مُسلّمة" لا بد منها، وسوف يُظهر البحث أيضًا الآليّة التي عمل عليها لبنان في تطبيق هذه المفاهيم، ويخلص البحث أخيرًا إلى تقديم اقتراحات حول أهميّة تطوير مفاهيم أخرى جديدة من شأنها النظر فيما يتناسب مع البلدان المعنيّة بإحداث تغييرات حقيقيّة في مجتمعاتها.

القسم الأول: المفهوم وتطوّره التاريخي

أولًا: التنمية ميزات وخصائص عامة

نشأت فكرة التنمية نتيجة مجموعة من الأسباب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي تطوّرت خلال فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية وكان من أهمها الحاجة إلى تمويل إعادة إعمار أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية من جهات مانحة، ونهاية الاستعمار وبروز الدول النامية التي تعاني من تفاوت اقتصادي في المداخيل والإنتاج والاستهلاك، وحاجة الدول المتقدمة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الفقيرة لتحسين قدرتها على الاستثمار الفعّال في الناتج عن التقدم التكنولوجي والعلمي.

وقد تعززت فكرة التنمية في الربع الثالث من القرن العشرين نتيجة التنافس الحاد للثنائية القطبية وأُنشئ لأجلها ما لا يقل عن 17 مؤسسة[3] من المؤسسات الدولية التي تبنّت الرأسمالية كمنهج اقتصادي والليبرالية كاتجاه سياسي واجتماعي وحقوقي.

وعلى ذلك يعود أصل "التنمية" وفكرتها ومفهومها ومصطلحها لكونها منتجًا غربيًا لعناوين من الممكن أن لا تقارب كل مشاكل وواقع البلدان النامية بالضرورة، إذ عندما استوردت دول العالم الثالث مصطلح التنمية كانت أغلب هذه الدول خارجة للتو من معارك الاستقلال وطرد المحتلين، فيما كانت أوروبا وأميركا قد أنجزت العمل على مسائل أساسيّة في عمليّة تطوّر وبناء مجتمعاتها، لا سيما في مجال بناء الدولة نفسها وقوانينها الحاكمة، كما كانت قد أنجزت أغلب مستلزمات البنية التحتيّة (كهرباء، مياه، طرق، نفايات...الخ)، فضلًا عن مجالات الخدمات الأساسيّة وتحديدًا في الصحة والتعليم، وبقي أمامها أن تبني نهضتها الفكريّة والثقافيّة من خلال هيمنة نموذجها الاقتصادي على العالم.

تتميز عمليّة التنمية حسب ما هو مُعلن عنها بعدد من الخصائص هي:

1. شموليّة التنمية والتكامل بين الأبعاد المختلفة: فهي تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة: التنمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة أيضًا، وترمي إلى تحسين مستوى المعيشة، والتعليم، والصحة، والمشاركة الثقافيّة للأفراد والمجتمعات بالعموم.

---

[3] - انظر ملحق رقم 1- مؤسسات الأمم المتحدة المعنيّة بشكل مباشر بمواضيع التنمية وأهدافها.

2. استدامة التنمية: التي تعني تحقيق التنمية الحاليّة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويتضمن ذلك حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعيّة.
3. التركيز على الإنسان: إذ تُعدّ التنمية أداة لتمكين الأفراد من خلال توفير الفرص التي تساهم في تحسين ظروف حياتهم والمشاركة بفعاليّة في المجتمع.
4. العدالة والمساواة: بحيث تصل المجتمعات إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الجنسان، والأقليات، والمجموعات المهمشة.
5. المشاركة والتعاون: فهي تعتمد على مشاركة المجتمعات المحليّة في صنع القرارات التي تؤثّر على حياتها، ويتم ذلك من خلال تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميّة.
6. تعزيز التعاون الدولي: إذ إنها تتطلب تعاونًا دوليًا للوصول إلى أهدافها المرجوة.
7. التخطيط والاستراتيجيّة طويلة الأجل التي تتضمن وضع سياسات فعّالة ومراقبة تنفيذها.
8. المرونة والتكيف بحيث تكون خطط التنمية مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المختلفة.
9. استخدام التكنولوجيا والابتكار التي تسهم في تحسين الإنتاجيّة وتوفير حلول جديدة للمشاكل المتعددة لاسيما منها البيئيّة والاجتماعيّة (مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والتعليم الرقمي على سبيل المثال).

ثانيًا: التنمية ومنظّروها

اكتسبت فكرة التنمية المستدامة زخمها الأهم في سبعينيات القرن الماضي، وتعود البداية الحقيقيّة إلى تقرير "**حدود النمو**" الذي نشره نادي روما عام 1972، بعد ما أثار جدلًا واسعًا حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعيّة المحدودة.

في الثمانينيات برز تقرير "**مستقبلنا المشترك**" الصادر عن لجنة برونتلاند عام 1987 بصفته منعطفًا رئيسيًا وذلك بعد أن وضع تعريفًا واضحًا للتنمية المستدامة يقول ب **"تلبية**

احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وقد بُنيت هذه النظريّة على ثلاثة أبعاد رئيسيّة هي: **الاقتصاد والمجتمع والبيئة** مع التأكيد على التوازن بين هذه الأبعاد.

لكن يمكن القول إن النظريات المتعلّقة بالتنمية كانت قد بدأت قبل ذلك بكثير مع العديد من المفكرين والفلاسفة أشهرهم:

- **آدم سميث** (1723- 1790) بريطاني أستاذ في جامعة غلاسكو، قدّم في كتابه "**ثروة الأمم**" (1776)، نظريّة "**اليد الخفية**" التي تشير إلى أن الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة يمكن أن يسهموا بشكل غير مباشر في تحقيق مصلحة المجتمع ككل. ورغم أن سميث لم يتناول موضوع الاستدامة على نحو مباشر، فقد فكرته عكست عن تنظيم السوق الطبيعي مفاهيم أمكن تطبيقها لاحقًا في سياق التنمية المستدامة من حيث تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد.
- **توماس مالتوس** (1766- 1834) بريطاني أستاذ في كلية الهندسة East India Company College، قدّم نظريّة عن السكان والموارد في أواخر القرن الثامن عشر، محذرًا من أن النمو السكاني يمكن أن يتجاوز قدرة الأرض على إنتاج الغذاء مما يؤدّي إلى المجاعات والأزمات. وقد أثّرت رؤية مالتوس عن القيود البيئيّة للنمو السكاني إلى حدّ بعيد على التفكير المستدام عندما أكّدت ضرورة إدارة الموارد بشكل مستدام لتجنّب الكوارث البيئية.
- **أمارتيا سن** من مواليد عام 1933 هندي – بريطاني، أستاذ في جامعات دلهي ولندن وأوكسفورد وهارفارد، ومستشار في منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. قدّم نظريّة القدرات التي تركّز على توسيع الحريات والقدرات الحقيقيّة للأفراد، ورأى أن التنمية تتعلق بزيادة قدرات الأفراد على تحقيق أهدافهم وليس فقط بزيادة الدخل، بما يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة مع الحفاظ على الموارد البيئيّة للأجيال القادمة. أرسى سن الأسس النظريّة للتنمية البشريّة بوصفها تنمية الإنسان من خلال الإنسان ولأجل الإنسان، وهو ما ساهم لاحقًا في تطوير مؤشر

التنمية البشريّة HDI لقياس رفاهيّة الإنسان بناءً على الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، بدلًا من النظر إلى الدخل القومي فقط.

- **جون راولز** (1921- 2002) أميركي أستاذ الفلسفة في جامعة هارفارد، قدّم في كتابه "نظريّة العدالة" (1971) مفاهيم عن العدالة الاجتماعيّة تستند إلى فكرة المساواة وتوفير الفرص المتساوية بين جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأجيال المستقبليّة.

- **روبرت سولو** من مواليد عام 1924 أميركي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1987 لمساهماته في نظريّة النمو الاقتصادي. ارتكزت نظرياته على العوامل التي تؤدّي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، لكنها افتقرت إلى معالجة القضايا البيئيّة والاجتماعيّة بشكل كافٍ.

- **محبوب الحق** (1934-1998) مفكر باكستاني كان له دور كبير في تطوير مفهوم التنمية البشريّة. عمل اقتصاديًا في البنك الدولي ووزيرًا للماليّة في باكستان، وقدّم مفهوم مؤشر التنمية البشريّة الذي يقيس التنمية بناءً على الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وليس على الناتج المحلّي الإجمالي فقط، وكانت أفكاره أساسًا لتقارير التنمية البشريّة التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **جيفري ساكس** من مواليد 1954 اقتصادي أميركي كان له دور بارز في دفع الأجندة الإنمائيّة العالميّة. عمل مستشارًا خاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائيّة للألفيّة، وسعى إلى تطوير استراتيجيات عمليّة لتحقيق هذه الأهداف. يعتبر كتابه "**نهاية الفقر**" من الأعمال الرائدة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات فعّالة للقضاء على الفقر العالمي تباعًا.

- **بول كولييه** من مواليد عام 1949 اقتصادي بريطاني معروف بعمله على الفقر في الدول النامية، ساهم في النقاشات حول كيفيّة تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة. تناول في كتابه "**المليار الأخير**" تحديات الفقر في الدول الأكثر فقرًا وقدّم استراتيجيات حول التنمية الاقتصاديّة المستدامة.

إذًا يمكن القول إن مفهوم أو مصطلح التنمية المستدامة ظهر نتاجًا لتفاعل معقّد بين العديد من النظريات والمفاهيم في مختلف المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة

المستندة إلى نظريات يقود لواءها في الأغلب إما بريطانيون وإما أميركيون وإما مفكرون من جنسيات أخرى لكنهم جميعًا كانوا من المنظّرين المتأثرين بالمدرسة الغربيّة الليبراليّة.

ثالثًا: التطوّر التاريخي للتنمية وأهدافها

تُعدّ الأهداف الإنمائيّة للألفيّة Millennium Development Goals -MDGs بمثابة نقطة تحوّل في الجهود العالميّة الرامية إلى مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. جاءت هذه الأهداف بعد سنوات من النقاشات والمداولات بين الدول والمؤسسات الدوليّة، واستندت إلى رؤى وأفكار العديد من المنظرين والفلاسفة- كما أشرنا- الذين سعوا إلى تحسين ظروف المعيشة على مستوى العالم.

لكن قبل إقرار الأهداف الإنمائيّة للألفيّة كانت هناك جهود متعددة لتحسين الظروف المعيشيّة ومحاربة الفقر على مستوى العالم: ففي بداية القرن العشرين ظهرت العديد من المبادرات والمؤتمرات الدوليّة التي ركّزت على تحسين الصحة العامة والتعليم والظروف الاقتصاديّة في الدول النامية.

وبعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية كان تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 لأهداف منها تعزيز السلام والتعاون الدولي، وكانت التنمية جزءًا أساسيًا من هذه الأهداف إذ تأسس بموجبها عدد من الوكالات والبرامج التي ركّزت على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

لاحقًا أطلقت الأمم المتحدة اسم "**عقد التنمية الأول**" (1960-1970) على فترة الستينيات، تلاه "**عقد التنمية الثاني**" (1970-1980)، وقد ركّزت هذه العقود جهودها على تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر من خلال استراتيجيات متنوعة تشمل الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتيّة.

في عام 1990 عُقد مؤتمر القمة العالمي للطفولة الذي أطلق مبادرة لحقوق الطفل وحدّد أهدافًا لتحسين صحة وتعليم الأطفال، تبعه عام 1995 مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعيّة الذي ركّز على معالجة الفقر والتفاوتات الاجتماعيّة وتعزيز التنمية المستدامة، وهو ما يعني بداية للتوسّع في المفاهيم حول التنمية ببعدها الاجتماعي.

في تسعينيات القرن الماضي أيضًا قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولى تقارير التنمية البشريّة التي أسست لنهج جديد في قياس التنمية، وكان رائد هذا المجهود هو المفكر

الباكستاني محبوب الحق، الذي عمل على تطوير ما عُرف لاحقًا باسم مؤشر التنمية البشريّة (HDI- Human Development Index).

في أيلول 2000 تبنّت الأمم المتحدة إعلان الأهداف الإنمائيّة للألفيّة MDGs الذي وقّعت عليه كل دول العالم دون استثناء، وذلك في مسار غير مسبوق تقريبًا في تاريخ الأمم المتحدة، وقد تضمّن إعلان الألفيّة ثمانية أهداف إنمائيّة رئيسيّة هي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليل معدّل وفيات الأطفال.
5. تحسين الصحة الأموميّة.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة/ الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.
7. ضمان الاستدامة البيئيّة.
8. إقامة شراكة عالميّة من أجل التنمية.

كانت هذه الأهداف قصيرة وواضحة وركّزت على جوانب محدّدة من التنمية البشريّة مما جعلها سهلة التبنّي والقياس، وقد حدّدت عام 2015 تاريخًا أوليًا للقضاء على الفقر في العالم.

مع اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائيّة للألفيّة عمدت اللّجان الخمس الإقليميّة التابعة للأمم المتحدة في تموز 2012 إلى الاتفاق على صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وقد أكدّت في تقريرها على ضرورة وضع أهداف إنمائيّة تتطابق مع الأهداف الوطنيّة والإقليميّة، على أن يتضمن ذلك تقييمًا للظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي صيغت الخطة الحاليّة على أساسها وما فرضته من تحديات وفرص للمستقبل.

ركّزت فترة ما بعد العام 2015 على ما سبق من أهداف، لكن جرى إضافة مجموعة أخرى من الأهداف العالميّة والوطنيّة بحيث بلغ مجموعها 12 هدفًا إجماليًا لمراعاة خصوصيّة البلدان المتعددة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ركّزت هذه الفترة على تكريس مبدأ

القياس من خلال مؤشرات موحّدة تشمل كل بلدان العالم فكانت الأهداف وأبرز مؤشراتها كالآتي:

الهدف الأول[4]: إنهاء الفقر، ومن مؤشراته:

- تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 $ يوميًا إلى الصفر؛
- زيادة حصة النساء والرجال والمجتمعات والأعمال من حق الامتلاك العرفي للأراضي والملكيات وأصول أخرى،
- تغطية الأشخاص الفقراء والضعفاء ضمن نُظم الحماية الاجتماعيّة.

الهدف الثاني: تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومن مؤشراته:

- منع جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء والقضاء على الموجود منها حاليًا؛
- إنهاء زواج الأطفال؛
- ضمان المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل لجهة حقوق الملكيّة والميراث، وتوقيع العقود، وتسجيل الأعمال وفتح الحسابات المصرفيّة؛
- القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسيّة والاقتصاديّة.

الهدف الثالث: تعزيز جودة التعليم وتوفير التعليم مدى الحياة، ومن مؤشراته:

- زيادة نسبة الأطفال القادرين على الحصول على التعليم الابتدائي؛
- ضمان إنهاء كل طفل- بغضّ النظر عن أيّة ظروف- تعليمه الابتدائي وجعله قادرًا على القراءة والكتابة والعدّ بما يكفي لتلبية الحدّ الأدنى من معايير التعلم؛
- تزويد الشباب والكبار من النساء والرجال بالمهارات التقنيّة والمهنيّة اللازمة للعمل.

---

[4] - يستعرض هذا القسم من الدراسة الأهداف ومؤشراتها كما وردت في النصوص الرسمية على أن البحث حول هذه الأهداف ونقدها سوف يكون في القسم الثالث.

الهدف الرابع: ضمان الحياة الصحيّة، ومن مؤشراته:

- إنهاء وفيات الأطفال الرضّع والأطفال دون الخامسة؛
- خفض معدل وفيات الأمهات؛
- ضمان الصحة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة الشاملة؛
- تقليل عبء أمراض نقص المناعة البشريّة والسل والملاريا والأمراض الاستوائيّة المهملة وإعطاء الأولويّة للأمراض غير المعدية.

الهدف الخامس: ضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة، ومن مؤشراته:

- القضاء على الجوع، وضمان حق كل إنسان بالحصول على غذاء كافٍ ومغذٍّ وآمن وبأسعار معقولة؛
- خفض نسب التقزم ومرض الهزال والأنيميا؛
- زيادة الإنتاجيّة الزراعيّة مع التركيز على الزيادة المستمرة لمحاصيل المالكين الصغار وضمان الوصول إلى الريّ؛
- اعتماد ممارسات مستدامة في ما خص الزارعة والمحيطات ومصائد الأسماك في المياه العذبة والسعي إلى تحسين أرصدة الأسماك المختارة إلى مستوى يضمن استمراريتها.

الهدف السادس: ضمان وصول الجميع إلى المياه والصرف الصحي، ومن مؤشراته:

- حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب في المنازل، وفي المدارس، والمراكز الصحيّة، ومخيمات اللاجئين؛
- زيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي في المنازل؛
- توازن المسحوبات المائيّة للمياه العذبة مع مستويات العرض منها وتعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة والمناطق الحضريّة؛
- إعادة تدوير أو معالجة مياه الصرف الصحي المنزليّة والصناعيّة قبل تصريفها.

الهدف السابع: ضمان الطاقة المستدامة، ومن مؤشراته:

- مضاعفة حصة الطاقة المتجددة من حصّة مزيج الطاقة العالمي بالنسبة لباقي المصادر؛
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛
- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعة والزراعة والنقل؛
- الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الفعّالة التي تشجع على الاستهلاك.

الهدف الثامن: خلق فرص عمل وتأمين سُبل عيش مستدامة ونمو منصف، ومن مؤشراته:

- زيادة عدد الوظائف الجيدة والكريمة وتحسين سُبل العيش؛
- خفض عدد الشباب الذين لا يتعلمون ولا يعملون ولا يتلقون تدريبًا مهنيًا؛
- تعزيز القدرة الإنتاجيّة من خلال توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الماليّة والبنى التحتيّة مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- زيادة عدد الأعمال الجديدة وخلق بيئة أعمال مواتية وتعزيز روح المبادرة.

الهدف التاسع: الإدارة المستدامة لأصول الموارد الطبيعيّة، ومن مؤشراته:

- استخدام ونشر الحسابات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة عند الحكومات والشركات؛
- زيادة نسبة المشتريات الحكوميّة المستدامة؛
- حماية النُظم الإيكولوجيّة والأصناف والتنوع الجيني؛
- الحدّ من إزالة الغابات وزيادة إعادة التحريج؛
- تحسين نوعيّة التربة، والحدّ من تآكل التربة ومكافحة التصحّر.

الهدف العاشر: ضمان الحكم الرشيد والمؤسسات الفاعلة، ومن مؤشراته:

- تأمين الهوية القانونيّة المعترف بها عالميًا مجانًا، مثل شهادات الميلاد؛
- التأكد من تمتع الناس بحريّة التعبير وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي والوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة والمعلومات؛
- زيادة المشاركة العامة في العمليات السياسيّة والانخراط المدني على جميع المستويات؛
- ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والوصول إلى بيانات حكوميّة؛
- تقليل الرشوة والفساد وضمان مساءلة المسؤولين.

الهدف الحادي عشر: ضمان أمن المجتمعات واستقرارها، ومن مؤشراته:

- خفض نسبة الوفيات نتيجة العنف والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛
- ضمان الوصول إلى قضاء مستقل ونزيه ويضمن حقوق التقاضي؛
- وقف الضغوطات الخارجيّة التي تؤدي إلى صراعات، وخاصة المتعلقة منها بالجرائم المنظّمة؛
- تعزيز القدرة والكفاءة المهنية والمساءلة لقوات الأمن والشرطة والقضاء.

الهدف الثاني عشر: خلق بيئة عالميّة مواتية وتحفيز التمويل طويل الأجل، ومن مؤشراته:

- دعم نظام تجاري عادل مواكب للتطوّر، والحدّ بشكل كبير من الممارسات المشوِّهَة للنظام التجاري الحالي بما في ذلك الإعانات الزراعيّة، وتحسين وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛
- تنفيذ إصلاحات لضمان استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع استقرار الاستثمار الأجنبي الخاص الطويل الأجل؛
- تثبيت الزيادة في معدل الحرارة العالميّة إلى ما دون ال 2 درجة مئويّة تقريبًا فوق مستوى فترة ما قبل الثورة الصناعيّة تماشيًا مع

المعاهدات الدوليّة؛

- تقليل التدفقات الماليّة غير المشروعة والتهرّب الضريبي واستعادة الأصول المسروقة؛
- تعزيز التعاون بشأن الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير البيانات.

رابعًا: أجندة عام 2030 للتنمية المستدامة

بحلول عام 2015 لم تكن الأهداف الألفيّة السابقة قد تحققت، بل إن التحديات التي واجهت أهداف التنمية العامة كانت لا تزال كبيرة جدًا، فقد واجهت تحديثات إضافيّة يتعلق أهمها بالتفاوتات الإقليميّة وعدم قدرة العديد من البلدان على تخطي مسائل تمويل التنمية ومشاريعها، وعدم القدرة على توحيد مؤشرات القياس حول العالم، فضلًا عن التغاضي عن تأثير الحروب والنزاعات وأثرها العميق في استنزاف موارد البلدان المختلفة وأثرها على تراجع التصنيف العالمي، وهو ما دفع إلى تطوير أهداف التنمية المستدامة – SDGs Sustainable Development Goals لتصبح الخطة الشاملة المستقبليّة والطموحة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 **تحت شعار تحويل عالمنا**، وهي التي عُرفت فيما بعد بـ **"أجندة 2030 للتنمية المستدامة"** فكان أن جرى تحديد تسع أهداف إضافيّة بحيث باتت تضم 17 هدفًا و169 غاية أو مصداقًا[5]، وهي:

1. **القضاء على الفقر** وأبرز غاياته الالتزام بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في العالم من خلال:

_ السعي للقضاء على الفقر المدقع المحدّد بأنه العيش على أقل من 1.90 دولار يوميًا.

_ خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعريفات الوطنيّة إلى النصف على الأقل.

[5] - التعريف التفصيلي بكامل الغايات أو المصاديق في الملحق رقم 2-.

2. **القضاء على الجوع** وأبرز غاياته التركيز على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة من خلال:

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع -ولا سيّما الفقراء والفئات الضعيفة- بمن فيهم الرضّع، على غذاء آمن ومغذٍّ وكافٍ طوال العام؛
- القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2025.

3. **الصحة الجيدة والرفاه** وأبرز غاياته ضمان حياة صحيّة وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار من خلال:

- خفض نسبة وفيات الأمهات العالميّة إلى أقل من 70 لكل 100.000 ولادة حيّة؛
- القضاء على وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030.

4. **التعليم الجيد** وأبرز غاياته الالتزام بتوفير تعليم شامل وعادل وجيد من خلال:

- ضمان أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد بما يؤدّي إلى تحقيق نتائج تعلم فعّالة وملائمة.
- ضمان حصول جميع البنات والبنين على نوعيّة جيدة من التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

5. **المساواة بين الجنسين** وأبرز غاياته تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

6. **المياه النظيفة والنظافة الصحيّة** وأبرز غاياته ضمان توافر وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع من خلال:

- تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع.
- تحقيق الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الملائمة للجميع.

7. **الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة** وأبرز غاياته ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة من خلال:

- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبأسعار معقولة.
- زيادة حصة الطاقة المتجددة من إنتاج الطاقة العالمي من المصادر غير المتجدّدة.

8. **العمل اللائق والنمو الاقتصادي** وأبرز غاياته تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام من خلال:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد بما يتماشى مع الظروف الوطنيّة.
- تحقيق مستويات عالية من الإنتاجيّة الاقتصاديّة من خلال التنويع والترقية التكنولوجيّة.

9. **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة** وأبرز غاياته الابتكار والبنية التحتيّة المستدامة من خلال:

- تطوير بنية تحتيّة موثوقة ومستدامة ومرنة تدعم التنمية الاقتصاديّة والرفاه البشري.
- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام.

10. **الحدّ من أوجه عدم المساواة** وأبرز غاياته تقليل التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها من خلال:

- تحقيق وزيادة نمو دخل أدنى 40٪ من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني.
- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع.

11. **المدن والمجتمعات المحليّة المستدامة** وأبرز غاياته جعل المدن والمستوطنات البشريّة شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة من خلال:

- ضمان حصول الجميع على سكن ملائم وآمن وبأسعار معقولة وخدمات أساسيّة.
- توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة.

12. **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان** وأبرز غاياته تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من خلال:

- تنفيذ برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعّال للموارد الطبيعيّة.

13. **العمل المناخي** وأبرز غاياته اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره من خلال:

- تعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر المتعلقة بالمناخ والكوارث الطبيعيّة.
- دمج تدابير تغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنيّة.

14. **الحياة تحت الماء** وأبرز غاياته حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريّة واستخدامها بشكل مستدام من خلال:

- منع وتقليل التلوّث البحري بجميع أنواعه.
- إدارة وحماية النُظم البيئيّة البحريّة والساحليّة.

15. **الحياة في البر** وأبرز غاياته حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئيّة الأرضيّة من خلال:

- الحفاظ على النُظم البيئيّة البريّة والمياه العذبة.
- تعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات.

16. **السلام والعدل والمؤسسات القويّة** وأبرز غاياته تعزيز وجود مجتمعات سلميّة وشاملة للجميع وتوفير الوصول إلى العدالة من خلال:

- تقليل جميع أشكال العنف وما يتعلق بها من معدلات الوفيات.
- إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

17. **عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف** وأبرز غاياته تعزيز الشراكات العالميّة من أجل التنمية المستدامة من خلال:

- تعبئة الموارد المحليّة لتحسين القدرة الوطنيّة على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
- تنفيذ التزامات الدول المتقدّمة بتقديم المساعدات الإنمائيّة الرسميّة.

مما سبق يتبيّن أن تطوّر الأهداف والرؤى حول التنمية ما بين عام 2015 وما بعده وصولًا إلى أجندة 2030 قد طرأ عليه:

1- تغيير في تسمية بعض الأهداف ومنها:

أهداف عام 2015 (من)	أجندة 2030 (إلى)
تحقيق التعليم الابتدائي الشامل (هـ 2)	التعليم الجيد (هـ 4)
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هـ 3)	المساواة بين الجنسين (هـ 5) الحدّ من أوجه عدم المساواة (هـ 10)
ضمان الاستدامة البيئيّة (هـ 7)	العمل المناخي (هـ 13)
مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة/ الإيدز والملاريا وأمراض أخرى (هـ 6)	الصحة الجيدة والرفاه (هـ 3)

2- إضافة ودمج وإعادة توزيع مؤشرات على أهداف مستحدثة على أجندة عام 2023 ومنها:

- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة (هـ 9)
- المدن والمجتمعات المحليّة المستدامة (هـ 11)
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (هـ 12)
- الحياة تحت الماء (هـ 14)
- الحياة في البر (هـ 15)

3- إعادة تبويب وترتيب الأهداف بحيث باتت أعمال المقارنة الشكليّة بين الأهداف السابقة والأخرى الحديثة عمليّة شائكة ومربكة.

4- تغيير في الشعارات الرسميّة المحدّدة بتغيّر الأهداف والمؤشرات كمثل التحوّل من **"تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين" إلى تحقيق المساواة بين الجنسين"** مع ما يستتبع ذلك من عدم القدرة على لحظ التطوّرات في حالة البلدان المختلفة بالنظر إلى تطوّر الأهداف والمؤشرات المستمر.

5- تغيير في تعريف المهام المرجوة من الأهداف نفسها إذ إن ما كان مرجوًّا من الهدف 12 **"خلق بيئة عالميّة مواتية وتحفيز التمويل طويل الأجل"** هو تنفيذ إصلاحات لضمان استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع استقرار الاستثمار الأجنبي الخاص الطويل الأجل، غير أن هذا الهدف في أجندة 2030 لم يعد يُشار إليه بمثل هذه

العبارات الواضحة وتم الحديث بدلًا من ذلك في الهدف 17 عن لزوم "**عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف**" وأبرز غاياته تعزيز الشراكات العالميّة.

ويُرجّح أن التغيرات التي طرأت كانت نتيجة لعوامل منها:

1. الانتقادات التي حصلت بسبب تركّز أهداف العام 2015 على التدخّل قسرًا في حلّ مشكلات دول العالم النامي، ما عزز فكرة إعادة الاستعمار المبطّن.
2. الضغوطات المجتمعيّة التي حصلت على نطاق عالمي واسع ومنها مسألة تمكين المرأة أو تكريس "تعزيز المساواة".
3. عدم القدرة على توفير الاستدامة البيئيّة بالشكل والمؤشرات المعلن عنها، إذ بقي العمل على تجريف الغابات قائمًا في بعض البلدان، كما استمرت أعمال تلوّث الهواء الناتجة عن المصانع العملاقة في البلدان الصناعيّة بالتحديد، دون أن يكون بالإمكان اتخاذ إجراءات ردعيّة مناسبة. لذا فإن الأهداف المعلنة لم تصل لمرحلة تعالج بشكل منصف القضايا البيئيّة التي تخصّ الجميع لاسيما بعد الطروحات التي ظهرت حول بيع حصة الكربون[6].
4. التحيّز في تحديد الأمراض التي ينبغي مكافحتها لاسيما منها الأيدز والملاريا وهي أمراض تنتشر على نطاق واسع في عدد من الدول الإفريقيّة أكثر من غيرها، ما يعني تدنيًا في مؤشرات هذه البلدان ووضعها في أدنى سلم مؤشر التنمية.
5. حاجة البلدان الصناعيّة إلى تكريس أشكال العولمة والتنميط من خلال إدراج هدف بشأن المدن والمجتمعات المستدامة وهو هدف لا يأخذ بالاعتبار- بالضرورة- الأنماط المختلفة للمدن المرتبطة بالثقافات المحليّة المجتمعيّة المباشرة لدول العالم الفقير.
6. التلميح غير المعلن إلى أن تخلّف بعض البلدان قد يكون ذاتيًا وذلك من خلال التشديد اعتماد مؤشرات وأهداف تتعلق بالشفافيّة والمساءلة بفعل عدم تمكّن معدّي التقرير من الوصول إلى المعلومات.

---

[6] - ظهرت فكرة بيع حصة الكربون أثناء ولاية الرئيس الأميركي أوباما باعتبارها إحدى وسائل التصدّي لتغيير المناخ وتعني تحميل أعباء الضرر الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة إلى المسؤولين عنها، ويتم لهذا الغرض "تسعير الكربون" وشراء حصة التلوّث المسموحة سنوياً من قِبل البلدان الصناعيّة مقابل دفع قيمة التلوّث للبلدان غير ذات التأثير المناخي السلبي بحيث تبقى الكرة الأرضيّة بحالة توازن بيئي ومناخي عالمي. وهذا من شأنه أن يُكرّس منطق التلويث الذي لا يمكن قياس آثاره السلبيّة غير المباشرة على الصحة وعلى الحيوانات أو حتى على تغيير طبيعة التربة أو المياه.

7. تعمّد إغفال مواضيع ومؤشرات تتعلق بالهيمنة الاقتصاديّة على الموارد الطبيعيّة وأسواق بعض الدول ودور الشركات الكبرى والعابرة في الهيمنة وحجب التكنولوجيا واقتراح إيجاد حلقات إنتاج إقليميّة لم تكن موضع تطبيق يومًا حتى في الاتحاد الأوروبي نفسه، بحيث ساهمت اقتراحات مماثلة في سيطرة الشركات العابرة العملاقة على حساب الاقتصاديات الصغيرة والهشّة في البلدان الضعيفة.

القسم الثاني: قياس التنمية وتعدّد التقارير وخلفياتها

أولًا: تقارير التنمية وشعاراتها المعتمدة

تُعتبر تقارير التنمية أداة أساسيّة لفهم التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية نفسها، كما تُعدّ أدوات حيويّة لفهم التقدّم / القصور في تحقيق هذه الأهداف في آن. وعلى مرّ العقود تطوّرت هذه التقارير لتشمل مجموعة واسعة من المؤشرات بالاعتماد على تقنيات حديثة لتحليل البيانات، ومنذ انطلاق وانتشار مفهوم التنمية المستدامة، صدر العديد من التقارير التي رصدت حالة التنمية على المستوى المحلّي والعالمي، وقد وفّرت هذه التقارير بيانات وتحليلات ساعدت صانعي القرار والمجتمعات الدوليين في الضغط على دول العالم الثالث والفقير لاعتماد سياسات محليّة أو إقليميّة أكثر ملاءمة مع متطلبات واحتياجات تقارير التنمية.

وبالعموم ساهمت هذه التقارير في زيادة الوعي العام حول قضايا التنمية المستدامة وتوجيه النقاش العام نحو التحديات والفرص المتاحة، كما وفّرت إطارًا للمساءلة، بحيث أمكن للمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني مراقبة التزام الحكومات والشركات بتحقيق هذه الأهداف.

تطوّرت مع الوقت تقارير التنمية المستدامة من حيث المنهجيّة والمحتوى، ففي البداية كانت التقارير تركّز بشكل رئيسي على المؤشرات الاقتصاديّة والبيئيّة إلى أن بدأت تشمل مجموعة أوسع من المؤشرات الاجتماعيّة، مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين[7].

لهذا كله كان لا بد من استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل البيانات وقد ساهمت التقنيات الرقميّة والبيانات الضخمة Big Data في تحسين دقة وشموليّة التقارير، كما في استخدام الأدوات التفاعليّة الذي باتت متاحة للمستخدمين عبر الإنترنت بحيث أمكن الوصول إلى البيانات العالميّة بسهولة وتحليلها بطرق متنوعة.

أما أبرز تقارير التنمية فأهمّها ما يلي:

---

[7] - دفعت هيئات الأمم المتحدة الشركات الخاصة الكبيرة في وقت لاحق إلى تقديم تقارير ودراسات توفّر نظرة داخليّة حول كيفيّة إدارة الشركات الكبرى لأعمالها بطرق مستدامة. تشمل هذه التقارير عادةً معلومات حول الانبعاثات الكربونيّة، إدارة النفايات، الممارسات العماليّة، والمسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات.، كما تتضمن شروحات حول تأمين الاستدامة لتلبية مستلزمات المستثمرين والعملاء والحكومات بما يؤدي إلى تحسين ممارساتها البيئية والاجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة. وكان من أبرز التقارير المقدمة والمعلنة في هذا المجال تقارير شركات: Boeing, Target, Procter & Gamble (P&G), Unilever, Nestlé, BMW.

1. **تقرير برونتلاند** (1987): "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية World Commission on Environment and Development-WCED برئاسة غرو هارلم برونتلاند والذي ركّز على ضرورة التكامل بين الاعتبارات الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة لتحقيق التنمية المستدامة.
2. **تقرير التنمية البشرية** (1990 – حتى الآن) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program -UNDP وهو إصدار لتقارير سنويّة تُقيِّم حالة التنمية البشريّة في العالم عبر مؤشرات مثل الصحة والتعليم والدخل، كما تشتمل على الدليل المعدّل للجنس ودليل الفقر التنموي. وقد تضمّن تلك التقارير تحليلات عميقة لقضايا التنمية المستدامة وتسلّط الضوء على التحديات والفرص العالميّة.
3. **تقرير قمة الأرض** (1992): "جدول أعمال 21" الصادر عن قمة الأرض[8] في ريو دي جانيرو، البرازيل. وهو وثيقة شاملة تحدّد خطة عمل عالميّة لتحقيق التنمية المستدامة، وتناولت مجموعة واسعة من القضايا البيئيّة والتنمويّة، وتقدّمت بتوصيات للعمل على المستويات المحليّة والوطنيّة والدوليّة.
4. **تقرير التنمية المستدامة العالمي** GSDR- Global Sustainable Development Report (2019) الذي قدّم توصيات سياسيّة شاملة لمساعدة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف بحلول 2030، وتضمّن التقرير مواضيع تتعلق بالتغيّر المناخي والتنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة والحفاظ على البيئة.
5. **تقرير الأهداف الإنمائيّة للألفيّة** (2000) الصادر عن الأمم المتحدة وفيه جرى تحديد ثمانية أهداف إنمائيّة للألفيّة MDGs ينبغي إنجازها بحلول عام 2015. ركّزت الأهداف على مجالات مثل: القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل وتعزيز المساواة بين الجنسين.
6. **تقرير الأهداف العالميّة للتنمية المستدامة** (2015) الصادر عن الأمم المتحدة وفيه جرى تحديد 17 هدفًا للتنمية **المستدامة** SDGs ينبغي إنجازها بحلول عام 2030. تشمل الأهداف مجالات واسعة مثل القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان السلام والازدهار للجميع.

---

[8] - بعد انعقاد قمة الأرض تم إنشاء جمعيّة الأمم المتحدة للبيئة لتصبح أعلى هيئة رفيعة المستوى في العالم لصنع القرار بشأن البيئة تعمل على تحديد أولويات السياسات البيئيّة العالميّة وتطوير القانون البيئي الدولي.

7. **تقريرا الاقتصاد الأخضر** (2011 و2015) الصادران عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وفيهما جرى التركيز على تحليل الفجوة بين التزامات خفض الانبعاثات والاحتياجات لتحقيق أهداف المناخ وضرورة تكثيف الجهود للحد من ارتفاع درجات الحرارة، كما تضمنّا توصيات حول كيفية سد الفجوة بين التعهدات المناخيّة العالميّة والاحتياجات الفعليّة للحد من الاحترار العالمي.

8. **تقرير التوقّعات البيئيّة العالميّة**[9] GEO الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP- United Nations Environment Program وفيه سلسلة من التقارير التي قيّمت حالة البيئة العالميّة وقدّمت توصيات للسياسات البيئيّة، وغطّت مجموعة واسعة من القضايا البيئيّة بما في ذلك تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي وتلوّث الهواء والماء.

9. **تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى (2013 و2016)** High Political -HLPF Forum on sustainable Development الذي ضم تقارير سنويّة استعرضت التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على المراجعات الوطنيّة الطوعيّة والتقارير الأخرى المقدّمة من الدول الأعضاء.

10. **تقرير النموّ الأخضر** (2011- 2012) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة -OECD Organization for Economic Co- operation and Development والذي أبرز كيفيّة تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان استدامة الموارد الطبيعيّة والبيئة، وركّز على السياسات التي تروّج لنمو اقتصادي صديق للبيئة.

11. **تقرير التنمية المستدامة في العالم العربي** (2020) الصادر عن الأسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا) والذي قيّم حالة التنمية المستدامة في الدول العربيّة، مسلّطًا الضوء على التحديات والفرص الخاصة بالمنطقة في سياق الأهداف العالميّة للتنمية المستدامة.

12. **تقرير الفجوة البيئيّة** The Environmental Performance Index - EPI الذي تصدره جامعة ييل وجامعة كولومبيا. ويقيس هذا التقرير الأداء البيئي السنوي للدول اعتبارًا من العام 2010 استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات مثل جودة الهواء والمياه، والتنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ.

---

[9] - وأهمها ما صدر في أعوام 1997- 1999- 2002- 2007- 2012- 2015.

لكن من بين هذه التقارير يمكن الإشارة إلى الأعم والأكثر رواجًا **بينها وهي ثلاثة**:

- تقارير **التنمية المستدامة** التي تُشكّل إطارًا حيويًا لرصد وتقييم التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كونها تُعنى بتقديم تحليلات شاملة تشمل الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للتنمية، والهادفة إلى نشر الوعي وتوجيه السياسات نحو تحقيق مستقبل مستدام للأجيال الحاليّة والقادمة.
- تقارير **التنمية البشريّة** التي ساهمت في توفير بيانات ساعدت الحكومات وصانعي السياسات في بناء سياسات تنمويّة فعّالة.
- تقارير **التنمية الإنسانيّة** التي تركّز بشكل خاص على القضايا التنمويّة في المنطقة العربيّة، مقدّمًا تحليلات وتوصيات لمعالجة التحدّيات الفريدة التي تواجهها هذه المنطقة.

ويُظهر الجدول التالي أبرز **الفروقات بين التقارير الثلاثة:**

البند	تقارير التنمية المستدامة	تقارير التنمية البشريّة	تقارير التنمية الإنسانيّة[10]
الجهة المصدّرة	هيئات متعددة مثل الأمم المتحدة وUNEP وOECD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربيّة، الأسكوا
الأهداف	تقديم تقييمات شاملة وتحليليّة للتقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير توصيات لتعزيز الجهود المبذولة في هذا السياق	تقديم رؤى حول كيفيّة تحسين حياة الأفراد من خلال السياسات العامة التي تعزّز الصحة، والتعليم، والمستوى المعيشي. ركّز تقرير عام 2000 على حقوق الإنسان كجزء أساسي من التنمية البشريّة. أما تقرير عام 2022 فركّز على تأثير الأزمات المتعددة على التنمية البشريّة. يهدف هذا التقرير إلى تحسين السياسات العامة لتعزيز الصحة والتعليم والمستوى المعيشي في أنحاء العالم.	تهدف إلى تقديم تحليلات معمقة ومعلومات موثوقة حول حالة التنمية في الدول العربيّة، مع تقديم توصيات حول السياسات المطلوبة لمعالجة القضايا والتحديات المحدّدة في المنطقة، وتتناول موضوعات تتعلق بالديمقراطيّة، حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعيّة، التعليم، المساواة بين الجنسين...الخ كما تهدف إلى تقديم تحليل شامل حول الوضع في الدول العربيّة وتقديم توصيات لمعالجة التحديات التنمويّة الخاصة بهذه المنطقة.
المجالات المغطاة	الاقتصاد، البيئة، المجتمع	الصحة، التعليم، الدخل، مستوى المعيشة	حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمن البشري
التركيز	أهداف التنمية المستدامة لاسيما قضايا البيئة	التنمية البشريّة، مؤشر التنمية البشريّة	تمكين الإنسان والتنمية الإقليميّة
المؤشرات المستخدمة	مؤشرات متنوعة للأهداف الـ 17	مؤشرات التنمية البشريّة HDI ومؤشرات أخرى	مؤشرات حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، التماسك، الاجتماعي، الأمن البشري
بلدان التقرير	كل العالم	معظم دول العالم	المنطقة العربيّة

[10] - صدر آخر تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة عام 2022.

تجدر الإشارة إلى أن كافة التقارير السنوية المعتمدة كانت تُذيّل بـ "شعارات" خاصة معتمدة تعكس أولويات العمل المقترحة في المرحلة الزمنية المحددة، وقد أمكن من خلال النظر في الشعارات الواردة في تقارير التنمية المستدامة مع تقارير التنمية الإنسانية العربيّة اعتبارًا من العام 2000 ملاحظة المواضيع التي ركّزت عليها هذه التقارير، مثل تعدد المسائل المتعلقة بأمن الإنسان بالنظر إلى أبعاد منها: البعدان العسكري والأمني، (تقرير تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية 2009)،

وفي حين لم تصدر أية تقارير في الفترة ما بين 2012- 2015، ركّزت تقارير مرحلة ما بعد "الربيع العربي" على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة.

وتبيّن أن تقريري عامي 2010 و2016 اعتمدا الشعار نفسه وهو "الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير" وذلك للتأكيد على أهمية مواضيع: تعزيز العدالة الاجتماعية، إشراك الشباب في عملية التنمية، معالجة التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، تطوير سياسات التنمية المستدامة لتحقيق الأمان والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

أفضت هذه التقارير لاحقًا إلى اعتماد سياسات عمل للنظر في تحقيق الأهداف المطلوبة وكان أبرزها ظهور مجتمعات NGOs والضغط على الحكومات باتجاه إمضاء قوانين مثل: الشفافية ومكافحة الفساد والحق بالوصول إلى المعلومات[11] ومحاولة منع تجريم الزنا أو القبول بمجتمع الشاذين[12].

[11] - إن الحق في الوصول إلى المعلومات الرسمية هو سيف ذو حدّين: ففي حين يُفترض بالدولة أن تملك القدرات المعلوماتية العامة التي تسمح لها بتطوير أدائها ورسم سياساتها المستقبلية والآنية، فإن السماح لأفراد أو جمعيات بالوصول إلى المعلومات دونه مخاطر أمنية حقيقية، خاصة مع تعاظم المخاطر الأمنية الناجمة عن جمع البيانات الكبيرة والقدرة على تحليلها. راجع لهذا الغرض الملحق 3- أوجه استخدام البيانات لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

[12] - تفرض مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في لبنان مثلاً على الجهات المتعاونة معها في المشاريع ذات الطابع الإحصائي السؤال عن جنس المستجوب من خلال الاختيار بين الإجابات الأربع التالية: ذكر، أنثى، غير محدد الجنس، أفضّل عدم الإجابة.

ويُظهر الجدول التالي المقارنة بين الشعارات المختلفة لتقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة:

التاريخ	شعارات تقارير التنمية البشرية	شعارات تقارير التنمية الإنسانية
2000	"عالم أفضل للجميع" A better world for all	"خلق الفرص للأجيال القادمة"
2001- 2005	"لنجعل العولمة تعمل لدى الجميع" Making globalization work for all	"بناء مجتمع المعرفة" "نحو الحرية في العالم العربي" "نحو نهوض المرأة في العالم العربي"
2011- 2014	"تسريع التقدّم نحو أهداف الألفيّة الإنمائيّة" Accelerating progress towards the MDGs	"تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" 2009 "الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير" 2010 العدالة الاجتماعية في الوطن العربي: الشراكة والمشاركة في عالم متغير 2011
2015	"لا يجب ترك أحد خلف الركب" Leave no one behind	لم تصدر أية تقارير بين 2012- 2015
2016- 2020	"الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، الشراكة" People, planet, prosperity, peace, and partnership (5P)	"الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير" 2016
2021 - 2022	"إعادة البناء بشكل أفضل" Building back better (للتركيز على أهمية التعافي من جائحة كورونا)	"التنمية البشرية في أفق متغير"
2022- 2023	"نحو تعافٍ مرن وشامل" Towards a resilient and inclusive recovery	"الخروج من المأزق: صورة التعاون في عالم الاستقطاب"
أجندة 2030	"تحويل عالمنا" Changing our world	-

ثانيًا: نظريات التنمية المستدامة وتطوّرها

وهكذا فقد أمكن تلخيص تطوّر النظريات التي استندت إليها فكرة التنمية المستدامة كما يلي:

1. **نظريّة التنمية الاقتصاديّة الكلاسيكيّة** التي تتمحور حول النمو الاقتصادي كهدف رئيسي. رّواد هذه النظريّة أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو أكدوا على أهميّة تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التخصص، والتجارة الحرة، وزيادة الإنتاجيّة. لكن على الرغم من أن هذه النظريّة لم تركّز بشكل مباشر على الاستدامة، فقد وضعت الأساس لفهم كيفيّة تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره عنصرًا أساسيًا في التنمية المستدامة.

2. **نظريّة التنمية البشريّة** التي ظهرت في الثمانينيات من القرن الماضي وركّزت على تحسين نوعيّة حياة الأفراد بدلًا من مجرد زيادة النمو الاقتصادي. وجد أمارتيا سن ومحبوب الحق، مؤسسا هذه النظريّة، أن التنمية يجب أن تركّز على توسيع خيارات الناس وتعزيز قدراتهم بما في ذلك الصحة والتعليم والمشاركة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة. هذا التحول من التركيز على النمو الاقتصادي البحت إلى تحسين حياة الناس أفضى إلى بلورة جوهر فكرة التنمية المستدامة.

3. . **نظريّة الاستدامة البيئيّة** التي أكّدت على أهميّة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة. اقترحت هذه النظريّة، التي تأثرت بكتابات رواد مثل هيرمان دالي، أن النمو الاقتصادي غير المستدام يمكن أن يؤدّي إلى تدهور بيئي خطير يهدد رفاهيّة الأجيال القادمة. وكان تقرير نادي روما "**حدود النمو**" عام 1972 نقطة التحوّل الرئيسيّة في إبراز أهميّة تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

4. **نظرية الرأسمال الاجتماعي** التي أكّدت على أهميّة العلاقات الاجتماعيّة والثقة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة، حيث وجد الباحثون في المجال الاجتماعي أن

المجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية من الرأسمال الاجتماعي تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة، لأن العلاقات الاجتماعيّة القويّة يمكن أن تسهم في تعزيز التماسك المجتمعي وتقلل الفقر وتساهم في تحسين إدارة الموارد.

5. **نظريّة العدالة الاجتماعيّة** التي تركّز على التوزيع العادل للموارد والفرص، وتُعدّ من الركائز المفصليّة للتنمية المستدامة التي قدّم لها جون راولز في كتابه "**نظريّة العدالة**" التي تفيد بأن تحقيق العدالة الاجتماعيّة يتطلب توزيعًا عادلًا للفرص والموارد، وأن على التنمية المستدامة أن تتبنى هذا المبدأ من خلال السعي لتحقيق المساواة والعدالة في الوصول إلى الموارد والخدمات.

6. **نظريّة "نهاية التاريخ"** لفرنسيس فوكوياما (1992) التي تتمحور حول مقولة أن الديمقراطيّة الليبراليّة هي الشكل النهائي للحكومة البشرية ولا توجد إيديولوجيات بديلة قابلة للاستمرار يمكن أن تنافسها. وترى هذه النظرية أن ارتباطها وعلاقتها مع التنمية قائمة من خلال:
   - التأكيد على لزوم اعتماد أسلوب "الحكم الرشيد" عالميًا بما يؤدّي إلى تنمية اقتصادية أفضل
   - دعم حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطيّة التي تتيح مساهمة أوسع في صنع القرار مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري للتنمية.
   - الاستثمار والتنمية لأن الدول الديمقراطيّة غالبًا ما تكون أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من الانتقادات الكثيرة والكبيرة التي تعرضّت لها هذه النظرية لجهة إغفال وتجاهل التنوّع الثقافي العالمي، ولجهة التعميم غير الدقيق المتعلق بجذب الاستثمارات لدى البلدان غير المرتبطة بالديمقراطيات (هناك بلدان عدة منها ممالك أو إمارات وليست ديمقراطيات تجذب الاستثمارات الخارجيّة بفعالية عالية)، لا تزال هذه النظريّة معمولًا بها، بل إن التأكيد على مفاهيم مثل: الديمقراطية أو الحكم الرشيد في تقارير الأمم المتحدة المتعددة قد اتُخِذت ذريعة لإحداث انقلابات واضطرابات أمنية وسياسيّة في العديد من دول العالم.

ثالثًا: وجهات النظر المتباينة حول التنمية بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي

I. وجهة نظر دول العالم المتقدّم

إذًا عندما أُطلقت الأهداف الإنمائيّة للألفيّة وما بعدها من أهداف كإطار عمل عالمي – وكما أُعلن عنها-كانت لمعالجة الفقر والجوع والتفاوتات الاجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة. وقد كانت هذه الأهداف موجّهة بشكل أساسي نحو دول العالم النامي، إلا أن تأثيرها امتد أيضًا إلى دول العالم المتقدّم والغني، وكما لا يخفى فقد ظهر مع الوقت ارتباط وثيق بين تحقيق أهداف التنمية ولزوم إحداث تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول النامية خاصة وأن تحقيق هذه الأهداف كان يستدرج تمويلًا مشروطًا في أغلب الأحيان.

وبالعموم يمكن- **من وجهة نظر الدول المانحة**- الإشارة إلى جملة التأثيرات التي أحدثتها العمليّة التنمويّة على النحو الآتي:

أ. التأثيرات الإيجابيّة

1. تعزيز التعاون الدولي والمساعدات الخارجيّة

أدى التبنّي العالمي لأهداف التنمية إلى زيادة التعاون الدولي بين الدول المتقدّمة والنامية وأفضى إلى برامج ومشاريع طالت تقديم الدعم المالي والتقني، كما أدى إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات، المنظمات الدوليّة، والقطاع الخاص، مما ساهم في توسيع عمل الشركات واستثماراتها في المجالات المختلفة.

2. زيادة الوعي حول التنمية المستدامة

عمومًا ساهمت الأهداف التنموية في زيادة الوعي على الصعيد العالمي بأهميّة الأهداف المعلنة، ودفعت الدول المتقدّمة إلى تبنّي سياسات وبرامج داخل وخارج حدودها، فعلى سبيل المثال شهدت دول مثل السويد والنرويج زيادة في تمويل المشاريع البيئيّة والتنمويّة في الدول النامية، مما ساهم في تحسين جودة الحياة والبيئة في تلك الدول.

3. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا

شجعت الأهداف التنمويّة الدول المتقدّمة على الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير حلول مبتكرة للتحديات العالميّة مثل الفقر والجوع والأمراض، ودفع هذا الأمر إلى مزيد من الأبحاث في مجال التكنولوجيا لتحسين الكفاءة في مجالات مثل المياه النظيفة والطاقة المتجددة والصحة، والتعليم والنفايات.

4. تحسين سمعة الدول المتقدّمة

ساهمت الجهود المبذولة في تحسين سمعة الدول المتقدّمة على الصعيد الدولي من خلال تقديم المساعدات الماليّة والفنيّة للدول النامية، وأظهرت الدول المتقدّمة نفسها باعتبارها حامية للقيم الإنسانيّة والمسؤوليّة العالميّة باعتبارها المساهم الرئيسي في الجهود العالميّة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب. التأثيرات السلبيّة

1. التحديات الاقتصاديّة والماليّة

اعتبرت الدول المتقدّمة أنها واجهت تحديات اقتصاديّة وماليّة نتيجة التزامها بتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية، وأن بعض هذه الدول قد تحمّلت أعباءً كبيرة لتلبية تعهداتها الماليّة، مما أثّر على ميزانياتها الوطنيّة وقدرتها على تلبية احتياجاتها الداخليّة.

2. التفاوت في توزيع المساعدات

برز التفاوت في توزيع المساعدات بين الدول النامية كواحد من الانتقادات الكثيرة باعتبار أن المساعدات قد تركّزت في دول محدّدة بناءً على مصالح سياسيّة واقتصاديّة للدول المانحة، وأدى هذا التفاوت إلى إثارة انتقادات حول عدالة توزيع المساعدات وفعاليّة السياسات المتبعة.

3. التأثير على السياسات الداخليّة

أدت بعض الالتزامات الدوليّة لتحقيق أهداف التنمية إلى التأثير على السياسات الداخليّة للدول المانحة إذ جرى توجيه الموارد والجهود نحو الوفاء بالالتزامات الدوليّة على حساب القضايا الداخليّة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتيّة، فظهر في بعض الدول انتقادات من قبل المواطنين الذين شعروا بأن احتياجاتهم المحليّة لم تُلبَ بشكل كافٍ.

4. الاستدامة والطابع المؤقت للمساعدات

من الانتقادات الأخرى لأهداف الألفيّة أن بعض المشاريع التنمويّة التي نُفّذت بفضل المساعدات الدوليّة كانت غير مستدامة على المدى الطويل. ففي العديد من الحالات جرى تنفيذ مشاريع دون وجود خطة واضحة للحفاظ على استمراريتها بعد انتهاء مدة التمويل. وقد أثار هذا الأمر تساؤلات حول فعاليّة المساعدات وأهميّة التركيز على بناء القدرات المحليّة لضمان استدامة التنمية.

II. وجهة نظر دول العالم النامي

وبالتوازي أيضًا يمكن الحديث عن التأثيرات التي أحدثتها مفاهيم وسياسات التنمية المستدامة في دول العالم النامي والتي من أبرزها ما يأتي:

أ. التأثيرات الإيجابيّة:

1. مكافحة الفقر المدقع والجوع

ساهمت السياسات والمبادرات الموجّهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة في تقليل معدلات الفقر المدقع والجوع في العديد من هذه الدول، بحيث استفادت من المساعدات الدوليّة والمبادرات المحليّة التي ركّزت على تحسين الزراعة، وتوفير فرص العمل، وتحسين الوصول إلى الموارد الغذائيّة، ما أدى إلى تحسين الظروف المعيشيّة لملايين الأشخاص وتقليل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

2. تحسين البنية التحتيّة

ساهم انتشار سياسات التنمية على تطوير البنية التحتيّة مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات كما أسهمت بالعموم في تسهيل الحركة والنقل، مما زاد من الكفاءة الاقتصاديّة والتجاريّة في العديد من البلدان وهذا بدوره عزّز التجارة المحليّة والدوليّة ووفّر فرص عمل مستحدثة.

3. التعليم والصحة

بالعموم، أدّت الاستثمارات المتنامية في مجالي التعليم والصحة إلى تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجيّة، ووفّرت برامج التعليم المتقدّمة فرصًا للشباب للحصول على تعليم جيد، مما أهّلهم للدخول في أسواق العمل المحليّة وغير المحليّة في أحيان أخرى.

كما قلّل تحسين الرعاية الصحيّة من الأمراض وزاد – إجمالًا- من متوسط العمر المتوقّع عند الولادة في أغلب دول العالم، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير في العديد من دول العالم الثالث. وشهدت دول مثل إثيوبيا ونيجيريا انخفاضًا كبيرًا في معدلات وفيات الأطفال بفضل البرامج الصحيّة التي ركّزت على توفير التطعيمات الأساسيّة، وتحسين الرعاية الصحيّة للأمهات، ومعالجة الأمراض المعدية.

كما ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول النامية وذلك بعد تقديم العديد من الدول برامج تعليميّة مجانيّة وإلزاميّة، مما ساهم في زيادة نسبة الأطفال الذين يتلقون

التعليم، وقد شهدت دول مثل بنغلاديش وغانا تحسنًا كبيرًا في نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة، مما قلّص معدلات الأميّة وعزّز المهارات الأساسيّة لدى الأطفال.

4. النمو الاقتصادي

ساهمت سياسات التنمية الاقتصاديّة في جذب الاستثمارات الأجنبيّة والمحليّة وأفضت بعض المشاريع التي واكبت النمو الاقتصادي في دول العالم النامي مثل إنشاء مناطق اقتصاديّة حرة أو تحسين الاستثمار في الثروات الطبيعيّة أو تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى خلق المزيد من فرص العمل المحليّة وزيادة الإنتاجيّة وتحسين النواتج المحليّة لهذه البلدان.

ب. التأثيرات السلبيّة لسياسات التنمية

1. الفجوات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

أدّت سياسات التنمية إلى تفاقم الفجوات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتسببت بأزمات بالغة من خلال تركيزها على المدن الكبرى وإهمال المناطق الريفيّة وزيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

2. الديون والاعتماد على المساعدات الخارجيّة

اعتمدت أغلب دول العالم النامي على القروض الخارجيّة لتمويل مشاريع التنمية مما أوصلها إلى تراكم الديون وزيادة أعبائها الماليّة، وقد بات سداد هذه الديون مشكلة كبيرة لهذه الدول خاصة وأن التمويل الخارجي كان بأغلبه لتمويل مشاريع البنى التحتيّة أو الخدماتيّة وليس خدمة لمشاريع استثماريّة عامة. وقد أوصل الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجيّة دول العالم النامي إلى تقويض الاستدامة الاقتصاديّة والسياسيّة، وأصبحت الحكومات أقل قدرة على تطوير سياسات محليّة فعّالة وفق أولوياتها الخاصة لاعتمادها على المساعدات والقروض من الدول المانحة والمؤسسات الدوليّة التي غالبًا ما تفرض شروطًا تتناسب مع أنشطتها ودورتها الاقتصاديّة ومصالحها المباشرة.

3. التدهور البيئي

أدّت سياسات التنمية إلى تدهور غير مسبوق في البيئة بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعيّة لاسيما في مشاريع البنية التحتيّة الكبيرة مثل السدود والطرق، وأدت إلى تدمير الموائل الطبيعيّة وتلوّث المياه، حيث تراجعت – على سبيل المثال- مساحة غابات الأمازون

بحدود 17٪ في السنوات العشر الماضية بسبب زيادة أنشطة التعدين والتغاضي عن القيود على الأنشطة الاقتصاديّة المعتمدة على الغابات.

4. الفساد وسوء الإدارة

فاقمت سياسات التنمية مشكلات الفساد وسوء الإدارة بسبب غياب أنظمة وقوانين وآليات الرقابة الفعّالة في العديد من بلدان العالم النامي لتحصين الأموال المخصصة لمشاريع التنمية ومنع لاستخدامها بشكل غير مجدٍ، إذ بالرغم من الأموال الطائلة التي صُرفت في العديد من الدول الإفريقيّة على أعمال البنى التحتية فإنّ أغلبها لا يزال يعاني مثلًا من سوء خدمة انتظام الكهرباء.

5. التفاوت في التقدّم

في حين شهدت بعض الدول تحسنًا كبيرًا في مؤشرات التنمية، ظلّ التقدّم غير متساوٍ بين الدول والمناطق. وقد تبيّن أن هناك دولًا لم تحقق سوى تقدّم طفيف أو أنها لم تحقق أي تقدّم يذكر، بسبب الظروف السياسيّة والاقتصاديّة المعقدة، والنزاعات، والفساد، ومنها على سبيل المثال بعض الدول الإفريقيّة مثل جنوب السودان.

6. نقص الشموليّة

اتّهمت الأهداف الإنمائيّة للألفيّة بعدم الشموليّة الكافية لاحتياجات المجتمعات المحليّة والقطاعات غير الرسميّة في الدول النامية: ففي بعض الحالات جرى تنفيذ المشاريع التنمويّة دون استشارة المجتمعات المحليّة أو البلديات أو مراعاة احتياجاتها الحقيقيّة، ما أدى إلى تنفيذ مشاريع (ممولة من ديون خارجيّة بأغلبها) لم تكن ملائمة للظروف المحليّة أو لم تحقق الفوائد المتوقّعة للمجتمعات المستهدفة.

القسم الثالث: نقد التنمية ومدارسها

أولًا: روّاد مدارس نقد التنمية

بدأ الحديث عن نقد التنمية يتوسّع اعتبارًا من ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من خلال أعمال علماء عدة أثبتوا فيها أن التنمية كانت غير عادلة وفاشلة. ويشير أحد أبرز قادة ومؤسسي نظريّة نقد التنمية[13] إلى أن "فكرة التنمية تبدو كالخراب في المشهد الفكري وقد حان الوقت للتخلص من هذه البنية الفكريّة". وقد برز من رواد نقد التنمية كل من المنظّرين:

1. **أرتورو إسكوبار (كولومبي)**: قدّم في كتابه "**تلاشي التنمية: بناء العالم الثالث**" Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third) (World، نقدًا عميقًا للطريقة التي يتم بها تصوير التنمية واستخدامها كأداة للهيمنة والسيطرة الثقافيّة مشيرًا إلى أن التنمية غالبًا ما تُفرض من الخارج وتخدم مصالح القوى الغربيّة على حساب المجتمعات المحليّة.
2. **غوستافو إستيفا (مكسيكي)**: كان أحد الأصوات البارزة في نقد التنمية، وأشار إلى أنها بدلًا من تحسين حياة الناس، أدّت في كثير من الأحيان إلى تدمير الثقافات المحليّة والبيئات الطبيعيّة، ودعا إلى اعتماد نهج يركّز على احتياجات وقدرات المجتمعات المحليّة.
3. **مجيد رحماني (إيراني)**: قدّم نقدًا للدور الذي تلعبه المؤسسات الدوليّة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض سياسات تنمويّة تساهم في تعميق الفقر والتبعيّة الاقتصاديّة للدول النامية.
4. **سيرج لاتوش (فرنسي)** اعتبر في كتاباته أن النمو الاقتصادي المفروض من قِبل الدول المتقدّمة هو نوع من الاستعمار الجديد وأن المطلوب هو إعادة تعريف مفهوم الرخاء وتقليل الاعتماد على هذا النمو كهدف رئيسي للتنمية باعتبار أنها يجب أن تنطلق من الداخل من خلال احترام وتقدير الثقافات المحليّة والقيم الاجتماعيّة المستندة إلى حقوق الإنسان.
5. **ولفغانغ زاكس (ألماني)** انتقد مفهوم التنمية التقليديّة وقدّم رؤيّة نقديّة حادة حول كيفيّة استخدام التنمية كأداة للهيمنة والسيطرة الاقتصاديّة والثقافيّة وركّز على

---

[13] - ولفغانغ زاكس في كتابه Sachs, Wolfgang. "The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power." Zed Books, 1992.

تفكيك الخطابات التي تُبنى عليها سياسات التنمية ودعا إلى نماذج بديلة تأخذ بالاعتبار العدالة البيئة والاجتماعيّة.

6. **هيرمان دالي** (1938- 2022) أميركي أستاذ في جامعة ولاية لويزيانا وجامعة ميريلاند وكبير الاقتصاديين البيئيين في البنك الدولي، لعب دورًا محوريًا في تطوير مفهوم "الاقتصاد البيئي" وساهم بشكل كبير في تعزيز فهم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة[14].
7. **جوزيف شتيغلز** Joseph Stiglitz من مواليد 1943 اقتصادي أميركي بارز حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عمل استاذًا في العديد من الجامعات المرموقة مثل جامعة بيل وستنافورد وكولومبيا، وشغل منصب رئيس وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي، وعُيّن عضوًا في مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأميركيّة خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون. شتيغلز معروف بآرائه النقديّة تجاه السياسات الاقتصاديّة النيوليبراليّة ودعوته لإصلاح النظام المالي العالمي لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والنمو الاقتصادي. من أهم مؤلفاته: "العولمة ومساوئها" و "ثمن عدم المساواة".
8. **ألبرت أوتو هيرشمان** عالم اقتصاد ألماني- أميركي (1915- 2012) شغل مناصب أكاديميّة في العديد من الجامعات الأميركيّة بينها جامعات بيل وهارفرد وكولومبيا. وهو صاحب نظرية **النمو غير المتوازن** التي تدور حول الآتي:
   أ. إن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بشكل متساوٍ في جميع القطاعات في وقت واحد، لذا يجب أن تبدأ الدول بتركيز الاستثمار في عدد محدود من القطاعات الاستراتيجية أو "القطاعات الأساسية"، لكن على هذه القطاعات أن تكون قادرة على تحفيز النمو في بقية الاقتصاد.

---

[14]- تمحّورت أفكار دالي حول أمور هامة منها:

- مفهوم "النمو اللانهائي" والنقد فهو كان من أبرز منتقدي فكرة النمو الاقتصادي غير المحدود في عالم محدود الموارد. جادل بأن السعي المستمر للنمو الاقتصادي يعرّض البيئة لخطر الاستنزاف والتدهور.
- الاقتصاد المستدام: بحيث أنه طوّر مفهوم الاقتصاد المستدام الذي يسعى إلى تحقيق توازن بين النشاط الاقتصادي واستدامة الموارد البيئيّة وعدم تجاوز القدرات البيئيّة.
- نموذج الاقتصاد الدائري: الذي يشجع على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير والحدّ من النفايات. ويهدف هذا النموذج إلى تقليل الضغط على الموارد الطبيعيّة وتحقيق استدامة أكبر.
- "Steady-State Economy اقتصاد الحالة الثابتة: الذي هو نظام اقتصادي يسعى لتحقيق توازن بين معدلات الاستهلاك ومعدلات التوليد الطبيعي للموارد. يركّز هذا النموذج على الاستدامة البيئيّة والعدالة الاجتماعيّة.
- التكامل بين الاقتصاد والبيئة في السياسات الاقتصاديّة والتخطيط وقد نادى بتقييم تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة واستخدام أدوات السياسة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

ب. الحكومة لها دور رئيسي في تحديد القطاعات الاستراتيجية وتوجيه الاستثمار نحوها.

وكان من أبرز كتبه: إستراتيجية التنمية الاقتصاديّة عام 1958. والجدير بالذكر أن النظريّة لم تظهر باعتبارها تقدّم طرحًا نقديًا إضافيًا حول التنمية بقدر ما هي خطوة متقدمة بالنسبة إلى أساليب العمل المفترضة والتي عمل عليها لاحقًا أغلب دول العالم الفقير (وهو ما سوف نعالجه عند تحليل الواقع اللبناني في القسم التالي).

ثانيًا: الثوابت في نقد التنمية

إن الانتقادات الموجهّة إلى نظريات التنمية المستدامة بالعموم هي أكثر من أن تُحصى، إذ هي في الأصل منتج غربي لعناوين من الممكن ألا تقارب مشاكل واحتياجات بلدان كل العالم، فالتنمية كما ظهرت بصورها وتجلياتها قد اتخذت أبعادًا مختلفة جعلت من الصعب إيجاد تطبيق عملي جامع وموحّد لها، وذلك بسبب تتالي المقاربات حولها بدءًا من المقاربة الاقتصاديّة وانتهاءً بالمقاربة الإنسانيّة مرورًا بالمقاربات الاجتماعيّة والبشريّة والبيئيّة والسياسيّة...الخ.

وبالنظر إلى أنّ لكل من هذه المقاربات غاياتها ومؤشراتها وطرق قياسها المختلفة المستندة إلى أدلّة مركّبة للقياس مؤلفة بدورها من عدة مؤشرات وفق معايير إحصائيّة مقنّنة وموحّدة دوليًا، فقد تعرّضت عملية التنمية وتطبيقاتها لموجات من الانتقادات الكبيرة التي يمكن اختصار أهمها بالآتي:

1. النظر إلى التنمية باعتبارها **أيديولوجيا** وخطاب هيمنة ابتكرتها أوساط أكاديميّة غربيّة (أميركيّة بمعظمها كما تبيّن من جنسيّة غالبيّة المنظّرين لها) بناءً على أساس **عقائدي اقتصادي وسياسي لبيرالي** أحادي معادٍ ومسيطر على ما عداه من أنظمة حكم. بحيث يُظهر هذا الخطاب التنموي نوع العلاقات غير المتكافئة بين الغرب وبقيّة دول العالم، ويُستخدم لتبرير السيطرة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة على الدول النامية، ويُنظر إليه كما لو أنه أداة للإمبرياليّة الجديدة[15]. ويؤخذ على هذه الأيديولوجيا أنها تكرّس مفهوم الوصاية على دول الجنوب من خلال التحديد المسبق لمجالات التنمية المطلوب العمل عليها، ونمطيّة البرامج

[15] - أرتورو أسكوبار في كتابه مواجهة التنمية: صنع وتفكيك العالم الثالث، منشورات جامعة برنستوت 1995.

والإجراءات المقترحة، ولزوم اعتماد مؤشرات قياس التنمية نفسها للوصول أخيرًا إلى مخرجات علميّة غير محايدة تتأثر برؤية فلسفيّة وثقافيّة خاصة.

وقد أفضت هذه الأيديولوجيا إلى بروز مجموعة إملاءات منها ما ورد في تقرير عام 2020 والمتضمن أربعة مجالات للاستمرار بزخم التقدّم الإنمائي وهي: المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت الشباب والمواطنين عمومًا وتمكينهم من المشاركة، ومواجهة الضغوط البيئيّة، ومعالجة التغيّرات الديمغرافيّة. كما نبّه التقرير نفسه إلى أنه لابد من تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحّة الظرفيّة: من القضاء على الفقر، وتغيّر المناخ، والأمن والسلم بتشجيع التعاون والارتباط والتبادل بين الدول عن طريق التجارة والهجرة.

2. **غموض وتعقيد مفهوم التنمية** إذ غالبًا ما تُعرَّف بعبارات عامة وفضفاضة، مما يجعل من الصعب قياسها أو تطبيقها بشكل عملي. فمثلًا، تعريف "**تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**" والذي قد يبدو بديهيًا، يفتقر إلى التوضيح لماهيّة تلك الاحتياجات وتفاوتها بين البلدان وكيفيّة تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحاليّة والمستقبليّة، خاصة وأن الاقتصاد العالمي الحالي يعتمد بشكل كبير ومفرط على استهلاك الموارد الطبيعيّة غير المتجددة.

3. **صعوبة تحقيق التوازن** بين أبعاد التنمية لاسيما منها اتجاهات: الاقتصاد والمجتمع والبيئة التي قد تتعارض فيما بينها. فمثلًا، يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصاديّة الهادفة إلى تحقيق النمو إلى تدهور البيئة. ومن منظور اجتماعي وثقافي تتجاهل التنمية أو تقلل من قيمة التنوع الثقافي المحلّي والمعرفة التقليديّة، وتنتشر ثقافة العولمة في المأكل والملبس أو تعميم المساواة المطلقة بين الجنسين أو حقوق الأفراد دون اعتبار كافٍ لخصوصيات المجتمعات المحليّة واحتياجاتها، ما ساهم في خلق اعتلالات لظواهر اجتماعيّة لا هي تتبع قيم المجتمعات الأصليّة ولا هي مندمجة كليًا في المبادئ والقيم المستجدة[16] ومن هذه القيم التأكيد على مسألة الرفاه الاجتماعي التي تعني مثلًا بطريقة غير مباشرة مزيدًا من الضغوط لخفض تعداد السكان (الهدفين 3 و9).

---

[16] - يعطي مجيد رحماني مثالاً على التغيّر الثقافي الذي تحدثه العولمة فيشير إلى أن هيلينا نوربرغ-هودج (سويديّة وناشطة في مجال البيئة ومخرجة أفلام) أفادت بأنّ فكرة الفقر كانت بالكاد توجد في لداخ (شمال الهند) عندما زارت ذلك البلد لأول مرة عام 1975. وتقول اليوم إن الفكرة أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع. عند زيارتها لإحدى القرى النائية منذ ثماني سنوات، سألت هيلينا شاباً من لداخ عن مكان أفقر البيوت. أجابها بفخر: «لا توجد بيوت فقيرة في قريتنا». رأت هيلينا نفس الشاب بعد وقت من الزمن يتحدث إلى سائح أميريكي ويقول له: «لو كان بإمكانكم فعل شيء لنا، نحن فقراء جداً».

كما أفضت السياسات البيئيّة الصارمة بالعموم إلى زيادة تكاليف المعيشة مما أثّر بصورة غير متناسبة مع مداخيل الفئات الفقيرة والمهمشة، وأدت الضغوطات الدوليّة على دول العالم النامي للامتثال في تطبيق السياسات البيئيّة إلى تراجع كبير في القدرات الماليّة لهذه الدول نظرًا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها أمور مثل: الاستثمار في محطات الطاقة المتجددة أو إدارة النفايات الحديثة أو إغلاق بعض الصناعات الملوثة، فضلًا عن الاعتماد على المساعدات الماليّة المشروطة المرتبطة بتكنولوجيا البيئة.

4. يعتمد نجاح سياسات التنمية المستدامة على **التعاون الدولي**، وهو أمر لا يمكن ضمانه على الدوام، إذ تختلف الدول في أولوياتها الوطنيّة وسياساتها الاقتصاديّة، ما يؤدّي إلى صعوبات في التنسيق والتنفيذ الفعّال للسياسات العالميّة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويتم التضييق على الدول التي لا تتوافق في مبادئها الاقتصاديّة الرأسماليّة مع الدول النامية لجهة فرض شروط تطال تغييرًا في الهيكل الاقتصادي- الاجتماعي للبلد: قبول مساعدات أو تمويل مشاريع مقابل تقليص عدد العاملين في القطاع العام مثلًا.

5. استخدام **البيانات ومؤشراتها المتعدّدة** Big Data في الدول هو سيف ذو حدّين: فقد أفضى نقص البيانات في بعض الدول النامية إلى إعاقة قدرة هذه الدول على إعداد التقارير الدقيقة الشاملة حول كافة المؤشرات المطلوبة ما أدى إلى تدني تصنيف هذه البلدان، وبالتالي تراجع اهتمام الممولين أو المستثمرين الدوليين إلا وفق شروط محدّدة غير مُنصِفة في الكثير من الأحيان. من جهة ثانية سمح توافر البيانات والولوج إلى داتا البلدان من طريق منظمات وجهات الأمم المتحدة المانحة إلى كشف نقاط الضعف في هذه البلدان ما أدى لاحقًا إلى تسهيل ظهور الثورات الملونة أو نشر حقوق المساواة لدى الشاذين وغيرها من الأمور[17]، وذلك لأن المؤشرات ليست مخرجات علميّة محايدة، بقدر ما إنها تتأثر برؤية فلسفيّة وثقافيّة كما سبق وأوضحنا.

6. رفض الولايات المتحدة الأميركيّة توقيع بعض أهم **المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة** التي لها انعكاسات مباشرة في تحقيق أهداف وقضايا التنمية المعلن عنها[18]، ومنها:

---

[17] - أنظر الملحق رقم 3- الآثار الكبيرة المترتبة على استخدام الهاتف الخليوي مثلاً ودوره في جمع البيانات وأهميّة هذه البيانات في التعرف على نقاط الضعف التي تواجه البلدان مما يسهّل التحكّم فيها.

[18] - لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات وأسباب عدم التوقيع وأثر عدم التوقيع انظر الملحق رقم 4-.

معاهدة روما للمحكمة الجنائيّة الدوليّة (1998)، اتفاقيّة باريس للمناخ (2015) واتفاقيّة بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود (1990)، معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (1997)، اتفاقيّة حقوق الطفل (1989)، اتفاقيات قانون البحار (1982)، اتفاقيّة سيداو CEDAW أو اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[19] (1979). وهو ما فتح الباب أمام التساؤل عن مصداقيّة توجّهات التنمية واستخداماتها لأهداف سياسيّة خاصة بدول محددة.

7. **التحيّز** الصارخ **لقضايا الغرب** وقد بدا هذا الأمر واضحًا في آخر تقرير صدر عام 2022[20] وتناول تداعيات الأزمة الأوكرانيّة على العالم لجهة: إشارة التقرير إلى أزمة نقص الغذاء (لدى السكان الأشد فقرًا في العالم)، انتكاس الاقتصاد العالمي بعد تعافيه النسبي من جائحة كورونا، زيادة أعداد اللاجئين خارج بلدانهم الأصليّة. وفي حين لم يشر التقرير أو أي من التقارير السابقة إلى تأثير الحروب والأزمات لاسيما منها الحروب في شرق آسيا: لبنان وسوريا والعراق وأفغانستان (على سبيل المثال) فقد احتلت أوكرانيا في التقرير حيّزًا مقبولًا. وفي حين كان العمل المناخي والمناداة العالميّة بأهميّة استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة هدفًا جوهريًا ومحوريًا في أهداف التنمية أدت حرب أوكرانيا إلى أن يتغاضى الغرب عن التأثيرات السلبيّة الناتجة عن إعادة استخدام الفحم الحجري في تشغيل المنشآت والمعامل الحيويّة، وجرى التغاضي عن الحديث عن أيّة مؤشرات سلبيّة نتجت عن هذا الأمر.

كما أظهر التقرير نفسه إلى أن من جملة تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي هو مكابدة صناعة طائرات الركاب لتعويض خسائرها الفادحة، وتراجع الصناعات ذات التكنولوجيا العالية بالعموم (المتمركزة في أميركا والغرب عمومًا) مقارنة مع نظيراتها ذات التكنولوجيا المتدنية.

8. **التدخّل السياسي** المباشر أو غير المباشر في نمو اقتصاديات الدول المختلفة: فقد ظهر في تقرير العام 2020 إشارات حول التوقّعات الاقتصاديّة ما نصّه: "بحسب التوقّعات فإنه بحلول العام 2020 سيتجاوز مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبرى هي: البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركيّة". ومن المعلوم أن المصدر الرئيسي لهذا النمو هو التعاون والشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا التي عُقدت بين بلدان الجنوب. وقد واجه هذا التحالف الذي ضم لاحقًا روسيا وجنوب إفريقيا وعُرف

---

[19] - وقّعت الولايات المتحدة على الاتفاقيّة في 17 يوليو/ تموز 1980، لكن مجلس الشيوخ لم يصادق عليها حتى الآن.

[20] - تقرير التنمية المستدامة 2022، الأمم المتحدة.

باسم البريكس تدخّلات غربيّة- أميركيّة أثّرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على مشاريع وخطط هذه الدول[21] ما جعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما ظهر واحد من مؤشرات التدخّل السياسي من خلال استخدام تأثير منصّات التواصل الاجتماعي العالمية للتدخّل في نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فنزويلا وذلك في تجسيد "متزايد لأصحاب المليارديرات في الانخراط المباشر في السياسة الدوليّة ومحاولة التأثير عبر السوشيال ميديا[22]".

9. **مقايضة التكنولوجيا بالتنمية** بحيث باتت أدلة التنمية تضم مؤشرات مثل عدد الحواسيب لدى الفرد أو الأسرة، والربط بالإنترنت حسب عدد السكان، عدد المشتركين في الهواتف الثابتة والهاتف الخليوي، براءات الاختراع الممنوحة، ومداخيل رسوم التراخيص والحقوق.. الخ. وهذا من شأنه أن يزيد التبعيّة الاقتصاديّة لدى الدول الفقيرة، وأن يعمّق الفجوة التي تتم بها عمليات نقل التكنولوجيا بدون توفير المعرفة والمهارات الضروريّة لتطويرها محليًا، وأن يعزّز الفقدان التدريجي للهويّة الثقافيّة وأن يفاقم استنزاف الموارد الطبيعيّة المحليّة بشكل أسرع وأن يهدد الصناعات المحليّة غير القادرة على المنافسة مما يزيد من البطالة والفقر. كما إنّ من شأن هذه المقايضة أن تعزّز التفاوت بين المناطق الحضريّة والمناطق الريفيّة وأن تفضي إلى تضاؤل قدرة البلدان النامية على حماية

---

[21] - يّذكر من بين هذه التدخّلات:

- السيطرة على النظام المالي العالمي واستخدام الدولار الأميريكي في التداول العالمي في الوقت الذي تسعى فيه تلك الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار.
- تأثير العقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركيّة على الاقتصاد الروسي وعلى تجارته مع دول البريكس.
- تسببت الحرب التجاريّة بين الولايات المتحدة والصين في تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، مما أثر سلباً على الاقتصاد العالمي بما في ذلك دول البريكس الأخرى.
- التأثير على السياسات الداخليّة إذ إن الولايات المتحدة دعمت علانيّة حركات المعارضة أو السياسات التي تهدف إلى تغيير النظام في بعض دول البريكس.
- التجسس الإلكتروني فقد وردت اعتباراً من العام 2013 عدة تقارير (بينها تسريبات أدوارد سنودن وتقارير الغارديان والواشنطن بوست ووثائق ويكيليكس) تفيد عن تورط الولايات المتحدة في التجسس الإلكتروني على دول البريكس، مما أثار القلق وأثّر على العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التأثير على البيئة الاستثماريّة لدول البريكس من خلال خفض أميركا الضرائب على الشركات الكبرى، ما أدى إلى إحداث تغييرات في تدفق الاستثمارات العالميّة، وهو ما أثر بقوة على الدول الناشئة في البريكس.

[22] - تدخّلات مشبوهة في فنزويلا وغيرها: إيلون ماسك يتلاعب بالأرض والمريخ، صحيفة الأخبار اللبنانيّة، علي عوّاد الجمعة 2 آب 2024.

سيادتها الوطنيّة واتخاذ قرارات مستقلة، ما قد يعرضها في الكثير من الأوقات لمخاطر الأمن السيبراني والتجسس الإلكتروني.

وبالنظر إلى التطوّر التكنولوجي الكبير والسريع وتداعي البنى التحتيّة لدى بلدان العالم النامي أو عدم القدرة على تنفيذ مستلزماتها كافة- باتت أعمال استيراد التكنولوجيا المطلوبة لسد احتياجات الأفراد أو الشركات أو حتى الحكومات عبئًا كبيرًا يعتمد على الكثير من البدائل لتأمين احتياجاتهم المباشرة[23].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في مجال التكنولوجيا والابتكار: يتم قياس الابتكار من خلال براءات الاختراع الممنوحة، ومداخيل رسوم التراخيص والحقوق في الوقت الذي يتم في دول العالم النامي صنع الكثير من الحلول المبتكرة التي تستجيب لمشاكل متعددة ذات خصوصيّة محليّة لكن لا يتم الاعتراف بها دوليًا.

10. نزوعها إلى **إحداث التغيرات** المطلوبة والمخطّط لها في تركيبة السكان من حيث العدد والسن، وفي العمليّة الاجتماعيّة والثقافيّة والإداريّة للأفراد والمجتمع، ومنها على سبيل المثال ما أوصلت إليه السياسات الخاصة المتعلقة بعمل المرأة والتي أوصلت في العديد من البلدان إلى تراجع عدد الولادات. كما أدّت مفاهيم التنمية الى نشر المفاهيم الملتبسة التي تُظهر القيم المتّبعة في الغرب مثل مقياس الحريّة، الشفافيّة، تمكين النوع الاجتماعي، أو التركيز في الشأن الصحي على معدل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب، إذ على رغم خطورة الفيروس، هناك أمراض عديدة تنتشر في العالم وتهدد سكانه بشكل فعلي، لكن الحديث عن هذا المؤشر يعكس سياقًا ثقافيًا يرتبط بتقدير الغرب لأهميّة الحريات الفرديّة والثقافة الجنسيّة.

11. **التمويل المشروط للتنمية** الذي أوصل العديد من دول العالم النامي إلى حدّ التبعيّة الماليّة وزيادة الديون بالعملة الصعبة ولا سيما منها الدولار الأميركي، فيما يشبه عمليّة الوصاية غير المعلنة من خلال ما يُسمى بمساعدة البلدان في مختلف المجالات التنمويّة: إذ غالبًا ما أصبح سداد هذه الديون مشكلة كبيرة نظرًا لشروط التمويل الصعبة فضلًا عن تركيز التمويل في المناطق الحضريّة ما عزّز التفاوت في مناطق الأرياف وزاد الضغط على الموارد الطبيعيّة المحليّة. وقد أفضت الضغوط الدوليّة على تمويل التنمية إلى تغيير الأولويات الوطنيّة في البلدان النامية من أجل

---

[23] - فعلى سبيل المثال يستخدم الأفراد والشركات في دول العالم النامي الهاتف النقال لتسيير شؤونهم اليوميّة لكن عدم انتظام توافر الكهرباء من الشبكة العامة يستلزم الاستثمار في منشآت للطاقة الشمسيّة لشحن هذه الهواتف وقد يستلزم الاستثمار في شراء إضافي لشواحن خاصة أو لمعدات موفرة أخرى للطاقة، ما يعني هدراً مستداماً للموارد الماليّة للفئات الأشد فقراً.

إعادة تخصيص مواردها لتتوافق مع شروط التمويل الدولي، كذلك أوصلت تدفقات الأموال الكبيرة إلى زيادة التنافس على الموارد المحليّة مثل الأراضي والمياه ما فاقم العديد من النزاعات المحليّة. وأدّت سياسات الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي في العديد من البلدان إلى تدهور الخدمات العامة وزيادة الفقر وهو ما ظهر جليًّا في دول أميركا اللاتينيّة – على سبيل المثال- بعد تخصيص بيع مياه الشفة من قبل الشركات الأجنبيّة العابرة[24].

12. إظهار أن تخلّف الدول وتراجعها في مؤشرات التنمية يعود لأسباب ذاتيّة في الدولة أو إدارتها لملفاتها ومواردها المختلفة وذلك من خلال **إغفال تأثير الاحتلال والحروب** الممولة من الخارج ويمكن في هذا الصدد إعطاء عشرات الأمثلة ويكفي النظر إلى الأمثلة التالية:
   - قانون قيصر الذي أعاق عمليات إعادة الإعمار والتنمية في سوريا ولبنان على حد سواء بصورة مباشرة، كما يمكن النظر إلى مساهمته المباشرة في توقّف بعض أهم المشاريع الحيويّة في لبنان مثل تأخر إعادة إعمار مرفأ بيروت أو بناء سكك حديد أو استخراج النفط من البحر أو إعادة تأهيل معامل الكهرباء أو إنشاء محطات الصرف الصحي وغيرها من المشاريع الحيويّة لاعتبارات سياسيّة بحتة.
   - مؤشر دليل احتساب الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعتمد في بنائه على خمسة أدلة فرعيّة هي: دليل الأوضاع الاقتصاديّة للأسر (6 مؤشرات)، دليل التعليم (4 مؤشرات)، دليل الصحة (4 مؤشرات)، دليل المسكن (4 مؤشرات)، دليل خدمات المسكن (6 مؤشرات)، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار أي من العوامل الخارجيّة المؤثّرة في الفقر.

13. **عدم المساواة في توزيع الموارد** إذ تُظهر العديد من الدراسات أن هناك تفاوتًا كبيرًا في توزيع المساعدات التنمويّة بين الدول والمناطق. فعلى سبيل المثال، قد تحصل الدول ذات الأهميّة الاستراتيجيّة أو الاقتصاديّة الأكبر للدول المانحة على حصة أكبر من المساعدات التنمويّة. ويمكن لهذا التحيّز أن يؤدّي إلى إهمال الدول الأقل تأثيرًا

---

[24] - على سبيل المثال، اشترط صندوق النقد الدولي على بوليفيا في أواسط التسعينيات خصخصة شبكتها المائيّة للحصول على قرض جديد. وفي عام 1997، تمت خصخصة نظام المياه المملوك للدولة في كوشابامبا، ثالث أكبر مدن بوليفيا، كشرط لتلقي البلاد فيما بعد المساعدات لتطوير مواردها المائيّة. وقد أدى هذا، في أيلول 1999، إلى منح شركة تابعة لباكتل، - وهي شركة عالميّة للهندسة والتشييد مقرها سان فرانسيسكو-، امتيازاً لاستغلال المياه لمدة أربعين عاماً، وكانت باكتل المتقدّم الوحيد. وخلال أسابيع قامت شركة باكتل البوليفيّة برفع أسعار المياه بنسبة 50%.
للمزيد من المعطيات، مراجعة مشروع "يللا ع المي" المقدم من ملتقى التأثير المدني- الحيثيات والملاحظات العامة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ حزيران 2014.

والتي ربما قد تكون في حاجة ماسة إلى المساعدات، ويمكن الإشارة هنا إلى حجم المساعدات والإعانات المقدّمة مؤخرًا لأوكرانيا مع تلك التي قُدّمت للصومال أثناء حربها على الجفاف[25].

14. **التكاليف الباهظة** لتوطين التنمية وخاصة في المشاريع الكبيرة التي يعتمد فيها البلد على التزود بالطاقة مثلًا من وحدة إنتاج مركزيّة واحدة أو سدّ مركزي واحد، وهو ما يعني:
   - تغييرًا في البنية التحتيّة وفي عادات الاستهلاك؛
   - أن الالتزام بجدّيّة تطبيق المعايير المستوردة التي يتم التعهد بها مع المجتمعات لن يحصّل نفس النتائج المرجوّة في المناطق التي ما تزال تقود نهضتها بصورة تدريجيّة؛
   - وجود تكاليف إضافيّة لنقل الخدمة إلى كافة المناطق المستهدفة.

   وتجدر الإشارة إلى أن غالبيّة المشاريع التي يتم تمويلها في دول العالم النامي تقع ضمن خانة مشاريع البنى التحتية الأساسيّة (طرق، مياه، كهرباء، مواصلات، صرف صحي...الخ) ونادرًا ما كان يتم رصد مخصصات لتمويل مشاريع ذات طابع استثماري عام.

15. **الإضافات المستمرة إلى مؤشرات القياس** وتغيير التصنيفات بالطريقة التي لا يمكن معها مقارنة حالة التطوّر أو التراجع في مجال معيّن لبلد ما إلا من قبل فريق الأمم المتحدة القابض على الداتا العالميّة، فعلى سبيل المثال تغيّرت تسميات الأهداف بين أعوام 2015 – 2030 كما أشرنا، وتغيّرت معها مؤشرات القياس، كما أضيفت إى تقرير عام 2021- 2022 مؤشرات جديدة مثل: دليل التنمية البشريّة معدلًا بعامل عدم المساواة (لاسيما منها عدم المساواة في التعليم والعمر المتوقّع عند الولادة)، دليل التنمية حسب الجنس، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية، دليل التنمية البشريّة معدلًا بعامل الضغوط على الكوكب (الذي يتضمن مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون...الخ).

---

[25] - بلغ أجمالي المساعدات الغربيّة والأميركيّة للصومال بين عامي 2020- 2022 بسبب موجة الجفاف التي ضربتها نحو 348 مليون$ فيما بلغت قيمة المساعدات الغربيّة والأميركيّة لأوكرانيا في الفترة نفسها ما يقارب 175 مليار$ عبارة عن مساعدات عسكرين وإنسانيّة، ويعود الفارق في الأرقام إلى التداعيات الجيوسياسيّة للأزمة الأوكرانيّة على الغرب بالعموم. المصدر: تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال UNSOM.

إما بالنسبة للتصنيفات الجغرافيّة فقد لوحظ وجود مجموعة جديدة تضم أوروبا وآسيا الوسطى بعد أن كان التصنيف يضم أوروبا وأميركا، واستحدِث تصنيف خاص بالدول العربيّة وتصنيف آخر لما سُمّي "الأراضي والبلدان الأخرى" ويضم كوريا الشماليّة والصومال وموناكو وتاورو، الأمر الذي يلغى القدرة على تتبع المؤشرات وبالتالي يشكّل هذا الأمر تحديات كبيرة جدًا على سياسات النمو في الدول المختلفة كما يضع ضغوطًا عالية على أجهزة الإحصاء المركزيّة المحليّة التي تجد نفسها في حالة استنفار دائم لتحصيل مؤشرات قياس إضافيّة خوفًا من تدنى ترتيب بلدانها في دليل التنمية العام.

16. أخيرًا أنتج واضعو نظريات التنمية بالاستناد إلى الكيفيّة التي ظهرت فيها في التقارير الرسميّة **تسلسلًا هرميًا** للأمم المتقدّمة والمتخلفة، تُعتبر فيه الأمم المتقدّمة أكثر تقدمًا وأعلى مرتبة من الأمم المتخلفة التي تعتبر أقل مرتبة، وبحاجة إلى مساعدة الأمم المتقدّمة، وترغب في أن تكون مثلها في خانة الدول ذات "التنمية المرتفعة". ويتم في كل التقارير التفصيليّة تصنيف أوروبا وأميركا الشماليّة باعتبارها وحدة تنمويّة متكاملة مقارنة مع باقي المناطق في العالم[26]. تجدر الإشارة إلى أن دليل التنمية 2021- 2022 أظهر تصدّر سويسرا قائمة بلدان العالم ذات التنمية البشريّة المرتفعة مع حاصل يساوي 0.962 من 1، فيما كان جنوب السودان يحتل المرتبة الأخيرة (191) مع دليل للتنمية يساوي 0.385 فقط.

[26] - يتم تصنيف البلدان في التقارير بالعموم إلى نوعين، الأول بحسب الجغرافيا ويضم: وسط وجنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا، أوروبا وأميركا الشماليّة، شمال إفريقيا وغرب آسيا، أميركا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي، إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما النوع الثاني فيصنّف الدول باعتبارها: بلداناً نامية أو بلداناً أقل نمواً أو بلدان لديها تنمية بشريّة منخفضة، أو متوسطة، أو مرتفعة أو تنمية بشريّة مرتفعة جداً وذلك بناء على مجموعة مؤشرات أهمها الدخل القومي الإجمالي للفرد GNI المؤلف من جمع الناتج المحلي الإجمالي مع صافي الدخل من الخارج.

القسم الرابع: التنمية في لبنان: المقولات الأساسيّة وخطط الانتظام العام

أولًا: مقولات في التنمية وإشكالاتها في لبنان

يعود التزام لبنان بأهداف التنمية عند اعتمادها في قمة الألفيّة للأمم المتحدة التي عُقدت في أيلول عام 2000 في نيويورك والتي التزم فيها قادة العالم بتحقيق الأهداف التنموي الثمانية لعام 2015، لكن قبل هذا التاريخ كان للبنان العديد من الالتزامات التنمويّة العامة والمناطقيّة، ابتداءً من إنشاء وزارة للتخطيط عام 1954 ثم إلغائها ليحلّ محلّها مجلس الإنماء والإعمار عام 1977 ومرورًا بالعديد من الخطط القطاعيّة التي وضعت ونفذ أغلبها بعد انتهاء الحرب الأهليّة اعتبارًا من العام 1990.

وبالإجمال يمكن القول إن معظم مسارات التنمية في لبنان قد ركّزت بصورة أساسيّة على سدّ النقص في خدمات البنية التحتيّة، معتمدة على عدد من المقولات الملتبسة ومنها تلك التي لم تصل إلى تحقيق أهداف التنمية:

المقولة الأولى: يعتمد الازدهار والنمو الاقتصادي في لبنان بشكل لا لبس فيه على تبنّي نظرية هيرشمان للنمو غير المتوازن وتحديدًا في صبّ كل الجهود الرسمية لاسيما منها سنّ القوانين الداعمة والميسّرة في مجالات: **تطوير البنى التحتيّة، التحسين العقاري، القطاع المالي والسياحة** وهو ما أدى لاحقًا إلى نشوء أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة منها على سبيل المثال:

- تسهيل النزوح الكثيف نحو المدن وتفريغ الأرياف من الأيدي العاملة التي يمكن الاستفادة منها في الزراعة أو الصناعة بحيث يتكدّس نحو 75٪ من اللبنانيين على السواحل في مساحة لا تزيد عن 12٪ من مساحة لبنان[27].
- تعزيز الفرز الطبقي الناتج عن نشوء سوليدير والطرد "الليّن" لقسم من السكان خارج العاصم.
- السياحة الموجّهة لفئة محددة من السكان والمتمركزة في أغلب مناطق محافظة جبل لبنان وزحلة.
- تعزيز القطاع الاقتصادي بعد سلسلة إجراءات بينها تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانيّة والاكتتاب بسندات الخزينة.

[27] - الشاطئ اللبناني والخطة الشاملة لترتيب الأراضي- الرؤية والتحديات، مؤتمر نقابة المهندسين في لبنان 2020.

وهذا كله يعني عدم تحقق الأهداف رقم 8-10-11 المنصوص عنها في أهداف التنمية المستدامة.

المقولة الثانية: تقوم على مبدأ الثبات غير المرن للأنظمة والقوانين الموجودة في الوقت الحالي بحيث إن العديد من التغيرات في التشريعات تحصل ببطء شديد وفي فترات زمنية متباعدة نسبيًا، ولهذا فقد واجهت عمليّة التنمية صعوبات من الناحية التشريعيّة خاصة في المواضيع أو السياسات ذات الطابع الفني والتكنولوجي مثل قانون الاتصالات رقم 431 الذي لا يزال معمولًا به منذ العام 2002، أو عدم تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 318 عام 2001 وما بعده عام 2003، بحيث تراجعت ثقة المجتمع الدولي في القطاع المصرفي اللبناني نتيجة عدم الامتثال لمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[28] (عدم تحقق الهدف رقم 16).

المقولة الثالثة: تؤكد أن التنمية مرتبطة بصورة خاصة بزيادة في الدخل الداخلي للبلد والناجمة أساسًا عن الزيادة الفعليّة طويلة المدى في دخل الفرد (مع عزل أثر معدل التضخم واعتماد فكرة أن النمو يؤدّي تلقائيًا إلى التنمية). وقد أدى ربط التنمية بمسألة زيادة الدخل إلى تجاهل محدّدات أخرى حيويّة وضروريّة في عمليّة التنمية، مثل حماية البيئة والموارد الطبيعيّة المختلفة، سد الاحتياجات الأساسيّة في السكن والمنشآت الخدميّة الأخرى، وتأثير دور الجانب الثقافي والاجتماعي والإداري في العمليّة، وتأثير التدريب والتأهيل للأفراد، فضلًا عن المقاربة السياسيّة للدولة حول العلاقات والتبادل التجاري والنزوح وغيرها من الأمور التي تؤثّر بشكل مباشر في الدخل وفي التنمية على حد سواء. (عدم تحقق الهدف رقم 9).

المقولة الرابعة: وهي تلك المتعلقة بالإنماء المتوازن، التي تعني في لبنان الإنفاق المتوازي بين المناطق، وهي تعني أحيانًا تنفيذ مشاريع قطاعيّة بالتساوي بين كل المناطق، وفي هذا السياق كان يتم النظر إلى العديد من المشاريع الحيويّة من مبدأ المحاصصة المناطقيّة التي تعني تنفيذ مشاريع مشابهة في كل المناطق[29]. (عدم تحقق الأهداف رقم1-2-3-4-6-7-8- 10-16-17).

---

[28] - لمزيد من المعلومات مراجعة تقارير البنك الدولي وتقارير صندوق النقد الدولي حول لبنان.

[29] - يمكن في هذا الإطار سرد العديد من الأمثلة منها: إن إنشاء محطة تحويل كهرباء في الضاحية مثلاً كان ضمن تسوية لإنشاء محطتين أخريين في منطقتين مختلفتين في لبنان، ومنها الإصرار على إنشاء سدود لجمع المياه في منطقة جبل لبنان

المقولة الخامسة: وهي تلك المتعلقة بتأخير إعادة إطلاق عمل مديريّة الإحصاء المركزي حتى العام 1980 بعد أن كانت جزءاً من وزارة التصميم في العام (1959) جراء حلّ الوزارة. وكان من مهامها[30] توحيد جميع الإحصاءات والمعطيات العدديّة التي تهم البلاد وتنسيقها وتحليلها. وقد أدى الفصل بين الداتا الموجودة لدى المديريّة ومجلس الإنماء والإعمار الذي قاد عمليّة إعادة الإعمار إلى توجيه مسارات المشاريع بالاعتماد على أولويات سياسيّة أو أولويات تمويليّة. (عدم تحقق الهدف رقم 6-7).

المقولة السادسة: استمرار الاعتماد على المركزيّة الشديدة في القرارات المتعلّقة بالشأن التنموي، ومع أن اللامركزيّة الإداريّة يمكنها أن تشجع على إطلاق المبادرات في المناطق، فإن اعتمادها لا يزال متوقفًا على الرغم من المطالبات الحثيثة بها. وتطرح المركزيّة إشكاليّة الازدواجيّة بين الأفراد المقيمين والمكلفين ضريبيًا الذين يستفيدون من خدمات المنطقة الموجودين فيها وبين الناخبين الذين قد لا يكونون من السكان المقيمين بالضرورة. (عدم تحقق الهدف رقم 11).

المقولة السابعة: وتقوم على مبدأ أن نجاح المشاريع المنفّذة يعتمد على وجود التمويل الخارجي، وقد أدى هذا الأمر إلى نشوء فرص عمل كبيرة وكثيرة في العديد من المشاريع ذات الطابع التنموي – الاجتماعي- الاقتصادي التي نُفّذت، لكن أغلبها لم يجد طريقه إلى الاستدامة والاستمرار المطلوبين خاصة بعد نضوب الأموال التي كان يتم ضخّها في العمليّة من جهة، ولأن هذه الأموال كانت ظرفيّة لم تستطع أن تخلق تغيّرًا حقيقيًا في بنية المجتمع نتيجة غياب عوامل الاستدامة المجتمعية المطلوبة في هذا المجال. (عدم تحقق الهدف رقم 10).

المقولة الثامنة: التأخير في تنفيذ المشاريع الحيويّة في المناطق التي تأثرت بغياب الاستقرار الأمني أو بسبب الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني وبعض القرى في محافظة النبطيّة اعتبارًا من العام 1978 طالما الاحتلال كان لا يزال قائمًا، ما ساهم في دفع العديد من أبناء هذه المناطق (الرأس المال البشري) إلى الهجرة خارج لبنان أو النزوح وتشكيل العديد من أحزمة البؤس حول المدن. (عدم تحقق الهدف رقم 16).

التي تعاني من مشاكل فنيّة كثيرة نظراً لجيولوجيتها ولطبيعة الأرض والتشققات الكثيرة فيها، بحجة أن سدوداً تُنفّذ في مناطق لبنانيّة أخرى.

[30] - الجريدة الرسميّة العدد 37 تاريخ 1959/7/10

ثانيًا: لبنان والانتظام العام حول مؤشرات التنمية وخططها

بالرغم من التزام لبنان بأهداف التنمية عام 2000 فقد تأخر على الأقل عشر سنوات قبل أن يبدأ مسارًا عامًا لمواءمة سياساته التنمويّة وفق الأهداف المعلن عنها عالميًا، ثم تأخر ثماني سنوات إضافيّة قبل أن يقدّم تقريره العام الأول حول الأوضاع العامة والإنجازات المحرزة المتعلقة بأهداف التنمية السبعة عشر، فكان أن أصدر عام 2018 **تقرير "المراجعة الطوعيّة حول أهداف التنمية المستدامة**[31]".

ويعُدّ هذا التقرير أول تقرير وطني طوعي في لبنان يقدّم لمحة عامة عن أوضاع البلاد منذ عام 2015. ويهدف التقرير إلى أن يكون بمنزلة خط أساس لعمليّة طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تضمّن التقرير تشخيصًا رئيسيًا حول المشاكل والتحديات والأزمات التي يعاني منها لبنان، والأهداف التي تشكّل أولويّة مستقبليّة، كما تضمّن لائحة بالخطط العامة التي وضعها منذ العام 2005 والتي تتماشى مع أهداف التنمية المعلنة ولأجلها، ويمكن عرض أهم ما ورد في التقرير كما يلي:

1. التشخيص الأولي للأوضاع العامة

"لقد تأثرت التنمية في لبنان بالأزمة السوريّة، وفي حين أظهر لبنان تضامنًا استثنائيًا مع النازحين من سوريا فقد حصل ذلك بتكلفة باهظة، مما أدى إلى تفاقم التحديات التنمويّة الموجودة مسبقًا واستنفاد لبنان إلى أقصى حدوده.

بلغت التكلفة التراكميّة التي تكبّدها لبنان (فيما يتعلق بخفض معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي) منذ بداية الصراع إلى 18.15 مليار دولار حتى عام 2015. وانخفضت الصادرات بنحو الثلث نتيجة لخسارة الأسواق وطرق التجارة، وقد وقع ما يقارب من 200 ألف لبناني في براثن الفقر، وتضاعف معدل البطالة الإجمالي إلى حوالي 20٪، واتسعت الفجوات بين العرض والطلب على البنية التحتيّة، وخاصة الكهرباء، مع وجود النازحين. وقد تدهورت البنية التحتيّة العامة القائمة، ويعود ذلك جزئيًا إلى نفس السبب. على سبيل المثال، واجهت الطرق زيادة بنسبة 15٪ في حركة المرور على مستوى الدولة، وفقًا لتقديرات البنك الدولي. واعتبارًا من نهاية عام 2011 حتى عام 2016، بلغت الزيادة في الدين العام للبنان الناتجة عن تمويل العجز المتزايد المرتبط بالأزمة السوريّة، والفوائد على الدين، حوالي 6 مليارات

---

[31] - المصدر: Lebanon Voluntary National Review of Sustainable Development Goals (VNR) الجمهوريّة اللبنانيّة و UNDP؛ 2018.

دولار. ويُقدِر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإنفاق الحكومي زاد بمقدار مليار دولار أميركي في الفترة من 2012 إلى 2016 نتيجة لتوفير الكهرباء للنازحين".

إضافة إلى ما سبق قدّم التقرير لائحة بالخطط[32] التي عمل عليها حسب تناسب مواضيعها مع أهداف التنمية "أجندة 2030" وذلك كما في الجدول المرفق:

[32] - لمزيد من التفاصيل مراجعة الملحق رقم5-.

جدول الاستراتيجيات العامة منذ العام 2005- 2018

الوثيقة	التاريخ	الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5	الهدف 6	الهدف 7	الهدف 8	الهدف 9	الهدف 10	الهدف 11	الهدف 12	الهدف 13	الهدف 14	الهدف 15	الهدف 16	الهدف 17
الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة	2005	•					•	•	•	•	•	•	•			•	•	
استراتيجيّة قطاع الصرف الصحي	2010						•					•						
استراتيجيّة قطاع المياه	2011																•	•
البرنامج الوطني لاستهداف الفقر	2011	•	•	•														
الاستراتيجيّة الوطنية للتنمية الاجتماعيّة	2011	•	•	•	•	•												
استراتيجيّة الإصلاح والتنمية في الإدارة العامة	2011																•	•
استراتيجيّة حماية المناطق البحريّة	2012														•	•		
الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان 2011- 2021	2012				•	•					•							

الوثيقة	التاريخ	الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5	الهدف 6	الهدف 7	الهدف 8	الهدف 9	الهدف 10	الهدف 11	الهدف 12	الهدف 13	الهدف 14	الهدف 15	الهدف 16	الهدف 17
السياسات الشبابيّة في لبنان	2012			•	•	•			•		•						•	
استراتيجيّة وزارة الزراعة 2015-2019	2014	•	•			•	•	•	•				•		•	•		
البرنامج الوطني للتشجير وإعادة التحريج	2014												•	•		•		
استراتيجيّة السياحة الريفيّة في لبنان	2014	•							•				•					
الاستراتيجيّة الوطنيّة لإدارة نوعيّة الهواء	2015			•				•				•	•					
برامج غابات لبنان الوطنيّة 2015-2025	2015													•		•		
الصحة 2025	2016	•		•							•	•						
الاستراتيجيّة الوطنيّة للتنوع البيولوجي	2016												•	•		•		

الوثيقة	التاريخ	الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5	الهدف 6	الهدف 7	الهدف 8	الهدف 9	الهدف 10	الهدف 11	الهدف 12	الهدف 13	الهدف 14	الهدف 15	الهدف 16	الهدف 17
خطة العمل الوطنيّة لكفاءة الطوارئ للبنان 2011- 2015	2016							٠				٠	٠	٠				
الوصول بالتعليم إلى جميع الأطفال 2017-2021	2016	٠			٠	٠												
برنامج الاستجابة للأزمة اللبنانيّة	2016	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		٠	٠	٠				٠	٠
استراتيجيّة عمل وزارة الصناعة 2016-2020	2016							٠	٠	٠		٠	٠	٠				
خطة العمل الوطنيّة للطاقة المتجددة للجمهوريّة اللبنانيّة 2016-2020	2016							٠				٠	٠	٠				
السياسات الطارئة للكهرباء	2017							٠										

الوثيقة	التاريخ	الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5	الهدف 6	الهدف 7	الهدف 8	الهدف 9	الهدف 10	الهدف 11	الهدف 12	الهدف 13	الهدف 14	الهدف 15	الهدف 16	الهدف 17
ملخص سياسات إدارة الصرف الصحي	2017												`					
الاستراتيجيّة الوطنيّة للمساواة الجندريّة 2017-2030	2018			`	`						`							
رؤية للاستقرار، النمو والتشغيل	2018								`	`							`	
البرنامج الوطني للعمل اللائق	2018	`			`				`									

أظهر الجدول السابق أن أكثر الخطط والدراسات التي أجابت أو لامست أهداف أجندة 2030 تمثّلت في **"برنامج الاستجابة للأزمة اللبنانيّة "2016**، وهي الخطة التي ظهرت لأسباب طارئة جدًا تتعلق بتداعيات النزوح السوري على لبنان، وهو ما يفسر ما ورد في تقرير المراجعة الطوعيّة حول تشخيص الأوضاع العامة و"تفاقم التحديات التنمويّة الموجودة مسبقًا".

2. المشاكل والتحديات- كما وردت في التقرير-

لخّص التقرير مجموعة المشاكل والتحديات على النحو الآتي:

- معظم الاستراتيجيات والخطط تحتاج إلى التكيف مع مستوى أهداف التنمية المستدامة، والتي يجب أن تكون أكثر تحديدًا وقابلة للقياس.
- تقلّل التحديات المؤسسيّة والموارد البشريّة والماليّة المحدودة من قدرة المؤسسات العامة على ضمان توازن الركائز الثلاث أثناء التنفيذ (الاقتصاد، البعد الاجتماعي، البُعد البيئي). وينبغي أن يدعم تشكيل اللجنة الوطنيّة التخطيط الأكثر تكاملًا في المستقبل.
- الفساد وانعدام الشفافيّة والحكم الرشيد في المؤسسات العامة، والطائفيّة، وإنفاذ القانون، والتشريعات التي عفّى عليها الزمن، والمركزيّة، والوصول إلى البيانات،
- تأثيرات الأزمة السوريّة، وغياب استراتيجيّة شاملة للحماية الاجتماعيّة وخاصة فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفًا وهشاشة.

3. الأولويات الرئيسيّة- كما وردت في التقرير-

- المضيّ قُدمًا في إصلاحات اللامركزيّة على المستوى المحلّي لا سيما على مستوى البلديات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- القضاء على الفقر.
- تحديث وتعزيز البنية التحتيّة الحيويّة، والحفاظ على الموارد الطبيعيّة (دعم الزراعة المستدامة، ومعالجة وحلّ أزمة النفايات ومياه الصرف الصحي بشكل نهائي).
- معالجة البطالة خاصة بين الشباب وفي المناطق الريفيّة المتضررة من تأثيرات الأزمة السوريّة.
- تطوير النظام التعليمي ورفع مستوى التعليم في القطاع العام.
- تعزيز قدرات صُنّاع القرار بما في ذلك لدى الوزراء والبرلمانيين ورؤساء البلديات.

4. الأولويات المناطقيّة

- الشمال وعكار: القضاء على الفقر والحفاظ على الغطاء الأخضر ودعم المزارعين وتطوير البنية التحتيّة وتعزيزها وضرورة اللامركزيّة.

- بيروت وجبل لبنان: المساواة بين الجنسين، أزمة المياه العادمة والصرف الصحي، الحفاظ على البيئة، تعزيز فرص العمل.
- البقاع: تعزيز البنى التحتية واللامركزيّة والحفاظ على البيئة لاسيما معالجة تلوّث نهر الليطاني وتعزيز التعليم العام ومعالجة البطالة.
- الجنوب: تمكين الشباب وإشراكهم، ومعالجة البطالة، وتعزيز تعليم القطاع العام، وتعزيز المواطنة الصالحة، والتوظيف في القطاع العام على أساس القدرات.

5. التوصيات العامة:

- معالجة الفساد وتعزيز الشفافيّة والمساءلة داخل المؤسسات العامة والمضي قدمًا نحو حكومة إلكترونيّة تدعم المسعى للوصول إلى المعلومات وضمان التوظيف داخل المؤسسات العامة على أساس القدرات وليس الطائفيّة أو الانتماءات السياسيّة.
- يجب أن تكون جميع استراتيجيات وبرامج ومشاريع أهداف التنمية المستدامة سياقًا يعتمد على الأولويات والاحتياجات المحليّة والوطنيّة.
- يُعدّ رفع مستوى الوعي حول المواطنة الصالحة أمرًا ضروريًا لضمان المشاركة النشطة في تحقيق نتائج وأهداف التنمية المستدامة.
- إن حماية البيئة، خاصة فيما يتعلق بالنفايات والمياه العادمة، أمر ضروري لحماية موارد لبنان الطبيعيّة وضمان الحقوق الأساسيّة في حياة صحيّة، ويعدّ تقديم دعم إضافي للمزارعين من خلال الزراعة المستدامة أمرًا ضروريًا
- دعم الفئات الأكثر ضعفًا من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجيّة وخطة شاملة للحماية الاجتماعيّة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني بنشاط في جميع أنحاء البلاد وتطوير وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تحديث التشريعات والسياسات والتأكد من تطبيق القانون وتعزيز المساءلة والقضاء على الفساد.

لاحقًا وبعد تقرير المراجعة الطوعيّة عام 2018، وقّع لبنان في نيسان 2022 على اتفاق "**إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة**" من أجل "تجسيد روح الشراكة التي هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي التزم بها لبنان[33]".

[33] - من خطاب المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان الدكتورة نجاة رشدي Lebanon.un.org/ar/179409 بتاريخ 1 تموز 2024، وتجدر الإشارة إلى أن واحدة من سياسات عمل المنسقين الدوليين للأمم المتحدة في لبنان هي أخذ موافقات دورية لرؤساء الوزراء على مشروع أهداف التنمية المستدامة فقد سبق أن شكّل رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري في عام 2017 لجنة وطنية لتنفيذ خطة

وفي العام 2020 أيضًا احتل لبنان المرتبة 112 من إجمالي 191 بلدًا في سلّم التنمية البشريّة متساويًا في الموقع نفسه مع الغابون وواقعًا ضمن مجموعة بلدان التنمية البشريّة المتوسطة. ويمكن ملاحظة تطوّر دليل التنمية البشريّة عبر السنوات حيث يتبيّن أن مؤشر لبنان كان في حال تراجع مستمر اعتبارًا من العام 2010 وهو تراجع طبيعي نتيجة الأحداث السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة التي عصفت به. وتبيّن أن مؤشرات دليل التنمية البشريّة في لبنان اتخذت مسارات واتجاهات انحداريّة دراماتيكيّة منذ العام 2012. أما أبرز محطات التراجع فكانت في أعوام:

- 2011- 2012 وما بعدها: تداعيات الأزمة السوريّة والنزوح الكثيف إلى لبنان عام.
- 2015: احتجاجات عامة تشبه احتجاجات "الثورات الملونة" التي اندلعت في العالم العربي.
- 2019: إعلان انتفاضة 17 تشرين وبدء التدهور الاقتصادي في البلد.
- 2020: انفجار المرفأ.
- 2021 الأحداث الأمنيّة في الطيونة.
- 2022 اقتحام المصارف بسبب التدهور الشديد في قيمة العملة المحليّة، وقد ترافق معه غياب السلطة السياسيّة الأولى في البلد لجهة عدم انتخاب رئيس للجمهوريّة.
- 2023 بدء عمليّة طوفان الأقصى وما رافقها من تراجع كبير في الاستقرار الأمني المتزامن أصلًا مع التدهور المالي والمؤسساتي.

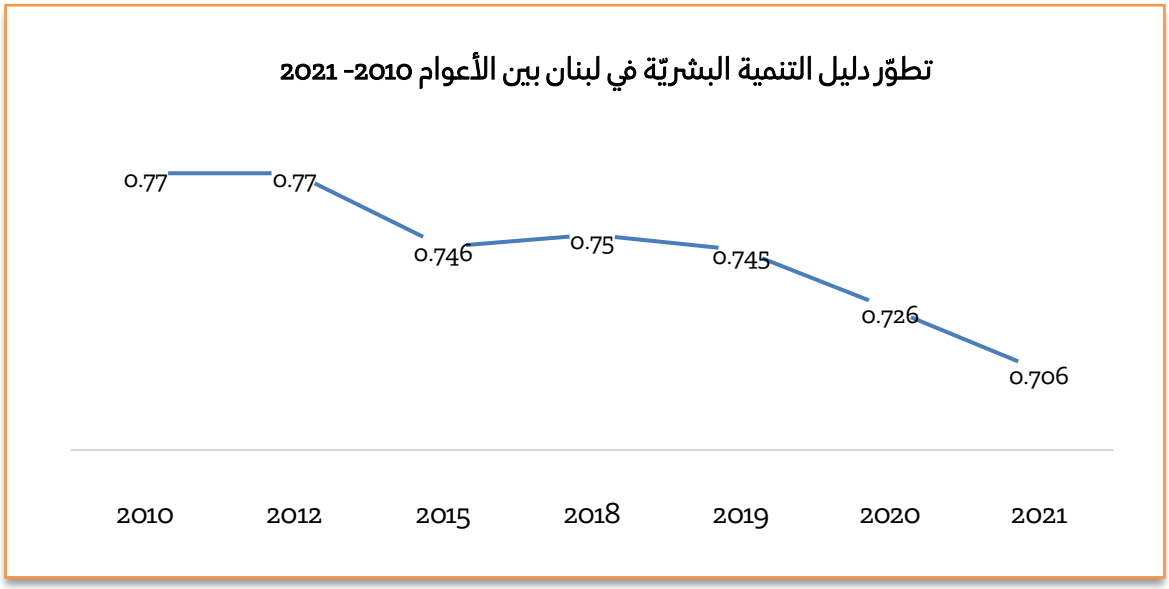

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أجندة 2030)، وقبله كان لبنان ممثلاً برئيس الوزراء تمام سلام قد وافق على الخطة من خلال انعقاد قمة التنمية المستدامة في 2015/9/26 في نيويورك. تقرير الوكالة الوطنية للإعلام.

pcm.gov.lb/Arabic/subpg.aspx?pageid=10119

وهكذا يظهر أن تصنيف لبنان ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة كان غير كافٍ للحدّ من تراجع مؤشرات الدليل من جهة، كما تبيّن – من جهة أخرى- أن البناء على نظرية النمو غير المتوازن في بلد صغير من حيث المساحة مثل لبنان، فيه ما لا يزيد عن 5.5 مليون نسمة ومع موارد طبيعية محدودة جدًا لا يمكن تسييلها، ومع غياب الشفافية في الإدارة وسيطرة رأس المال والإقطاع السياسي الجديد على المفاصل المؤسساتية في الدولة، وغياب التجديد المنتظم الفعّال والتطويري للتشريعات، لا يمكن أن يحقق أي شكل من أشكال التنمية المرجوة الفعلية خاصة وأنه طوال السنوات التي أعقبت اتفاق الطائف جرى النظر إلى الإنماء المتوازن باعتبار أن يكون إنماءً متوازيًا موزعًا على كافة المناطق والطوائف باعتبار المحاصصات المرجوة لا باعتبار الخصائص الاقتصاديّة والطبيعية والسكانية والجغرافية لكل محافظة أو قضاء أو تجمّع سكاني.

من هنا يُفترض أن التنمية المطلوبة يجب أن تحقق شروطًا أخرى وهو ما سيتم التطرّق إليه في القسم التالي من الدراسة.

القسم الخامس: ما بعد التنمية، تصوّرات حول البدائل الممكنة

إثر الانتقادات التي طالت مفاهيم التنمية وطرق التعامل الدولي معها خاصة فيما يتعلق ببلدان دول الجنوب، ظهرت بدائل أو تعديلات على نظريّة التنمية المستدامة تهدف إلى تجاوز أوجه القصور التي تم تحديدها. ومن أبرز هذه البدائل نذكر:

- نظريّة النمو "**النمو الاقتصادي الأخضر**"، الذي يركّز على تحقيق النمو الاقتصادي مع تقليل التأثيرات البيئيّة السلبيّة.
- نظريّة "**الاقتصاد الدائري**" التي هدفت إلى تقليل الهدر عن طريق إعادة استخدام الموارد وإعادة تدويرها.
- نظريّة **النقد الاجتماعي أو العدالة البيئيّة** التي تسلّط الضوء على عدم التوزيع العادل للتأثيرات البيئيّة الضارة أو للفوائد البيئيّة ما يفاقم مسألة عدم المساواة.
- على أن النظريّة الأكثر شيوعًا والتي تعتبر من أساسيات دراسة التنمية الاقتصاديّة، خاصة في الدول النامية التي روّجت لاعتماد استراتيجيات فعّالة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام هي نظريّة "**النمو غير المتوازن**" لهيرشمان التي سبق وأشرنا إليها.

وأهم ما يؤخذ على هذه النظريات هي دورانها حول المحور الاقتصادي باعتباره أساس التنمية ولبّها والمؤثر الأول أو شبه الوحيد أحيانًا لأولويات البلدان النامية.
وقد تبيّن أن نظريات مثل نظرية هيرشمان من شأنها أن تعزز التفاوتات الاقتصاديّة والاجتماعيّة خاصة إذا ما جرى التركيز على الاستثمار في قطاعات دون أخرى يديرها نافذون في مناصب سياسية أو عسكريّة عليا، ما من شأنه أن يعمّق الفجوة بين المناطق أو الفئات الاجتماعية المختلفة وبالتالي يمكن أن يُعرّض الاقتصاد لمخاطر كبيرة في حال مواجهتها لأيّة أزمات طارئة.

وبالعموم ربما اعتبر المنظّرون أن أهداف التنمية هي أهداف ساميّة لجهة ما طرحته من مواضيع حساسة وحيويّة مثل القضاء على الفقر أو الجوع أو توفير مياه آمنة للجميع أو تأمين بيئة آمنة وصحيّة للجميع...الخ، لكن مفاهيمها العمليّة وخلفياتها تستند إلى أيديولوجيا غربيّة تقوم على أسس مثل الحريّة الفرديّة (الهدف 6 من أهداف عام 2015 مكافحة نقص المناعة الإيدز لارتباطه المباشر بتعزيز هذه الحريّة والحياة الجنسيّة لدى الأفراد) أو على أسس مثل تعزيز المساواة التامة في كافة مناحي الحياة بين الجنسين وهو ما يتعارض بشدة مع الأنظمة الاجتماعيّة والثقافيّة في أغلب بلدان العالم أو على أسس تفضي إلى إجبار غالبية النساء على العمل خارج المنزل بحجة

تحقيق المساواة والاستقلال المادي وهو ما يتناقض مع الكثير من الاعتبارات المجتمعية المختلفة، وقد تطرّقنا سابقًا إلى أبرز المواضيع التي جرى فيها نقد التنمية وممارساتها بالطريقة التي تُمارس فيها أعمالها أو تطبّق فيها نظرياتها حول العالم.

وبالرغم من أن نظريات التنمية المستدامة حاولت التأسيس لمجتمع عالمي تسود فيه العدالة، فإن اعتمادها المفرط على الأسس النظرية للرأسماليّة وما تبعها من استقطاب عالمي آحادي جعلها موضع تشكيك. ومن بين النظريات التي أسست لعالم ما بعد التنمية **"نظرية التمكين أو التقدم"** التي قدّمها الإمام السيد علي الخامنئي في خطاباته وتوجهاته العامة[34] للمسؤولين ولعموم الناس والتي تقوم على أسس أهمها:

- مركزيّة العدالة،
- الاقتصاد المقاوم الذي يعني تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات،
- محوريّة العلم،
- مفهوم التقدّم القائم على تشكّل العلاقات الاجتماعيّة على أساس الأصول والقيم الدينيّة،
- الجمع بين المؤشرات الكميّة والنوعيّة في تشخيص الأهداف،
- الاستفادة من الثروات الطبيعيّة مع مراعاة احترام المعايير البيئيّة وحق الأجيال المتعاقبة في الاستفادة منها،
- التنافس والتعاون بدل الصراع بين الدول،
- أصالة المشاركة الشعبيّة،
- الاستقلال الثقافي والمقاومة والمكانة داخل العلاقات الدوليّة وفقًا لثلاثة مبادئ هي: العزة والحكمة والمصلحة،
- التمكين الذي يعني البناء الذاتي وبناء المجتمع وصناعة الحضارة التي هي البوصلة الأساسية للتقدّم.

وبالإجمال فإن على نظريات ما بعد التنمية أن تعمل على الخروج من سيطرة الأحادية القطبية إلى مجتمعات أكثر عدالة وأكثر تمكّنًا وتقدّمًا بحيث يُصار إلى:

1. **تبنّي نهج شامل ومتكامل** يأخذ في الاعتبار إحداث تغيير في المفاهيم وفي التسميات نفسها للوصول إلى مراحل من **"التمكين أو التقدم"** كما في الأدبيات التي يوردها الإمام

---

[34] - http://farsi.khamenei.ir/speech-content

وللمزيد من المعطيات، مراجعة وثيقة "النموذج الإسلامي الإيراني التأسيسي للتقدّم"، تشرين الأول 2018، ومقال د. حسام مطر: الإمام الخامنئي: فقه المستقبل، الأربعاء 26 آب 2020 صحيفة الأخبار اللبنانيّة.

الخامنئي في خطاباته، بحيث تراعي جميع الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة والسياسيّة...الخ لكل مجتمع حسب القيم والأهداف والسياسات التي يرتضيها لنفسه، بحيث يمكن للأهداف المستقبليّة أن تشمل قضايا مثل حقوق الإنسان والحوكمة المستندة إلى قيم المجتمع، وتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن، وحقوق الأقليات، والتحالفات الإقليميّة المؤسسة اقتصاديًا وجيوسياسيًا، المعاملة الاقتصاديّة بالمثل، المزج في أنظمة المعرفة بين تلك التقليديّة والحديثة...الخ.

2. **تعزيز القدرات البشريّة المحليّة بحيث** يجري التركيز على تطوير الموارد الذاتيّة للدول الفقيرة ولاسيما منها الموارد البشريّة ويشمل ذلك الاستثمار المكثّف في التعليم والصحة والبنية التحتيّة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا المحليّة. ويشمل ذلك التقليل من الاعتماد على المساعدات الدوليّة وتشجيع النهوض الذاتي القائم على تطوير العلوم.

3. **تحسين الشموليّة والمشاركة المجتمعيّة إذ** يجب أن تكون المجتمعات المحليّة شريكًا رئيسيًا في عمليّة التنمية. ويتطلب ذلك تعزيز المشاركة المجتمعيّة في تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع التنمويّة. يجب أن تكون السياسات والبرامج التنمويّة ملائمة للظروف المحليّة واحتياجات المجتمعات المستهدفة لضمان تحقيق الفوائد المرجوة.

4. **تعزيز الشراكات العالميّة** لاسيما في مجال تعزيز الشراكات العالميّة في مجال الأسواق والتبادل الاقتصادي للتصدي للتحديات المشتركة، ويتطلب ذلك التعاون العالمي والإقليمي والمحلّي لتعزيز التبادل المعرفي والتكنولوجي على كافة المستويات وفي مختلف المجالات الحيويّة.

5. **بناء نموذج حضاري لا يتبنّى مفهوم العولمة** بل يركّز على مفاهيم مثل العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة، ويساهم في تقليل الفجوات الاجتماعيّة، والاستقلال الثقافي والمعرفي، والحكم الرشيد والمشاركة المجتمعيّة، والاقتصاد التضامني.

6. التأسيس لبناء نموذج اقتصادي جديد قائم على مبادئ: العدالة، والاقتصاد اللاربوي، وتعزيز الاستثمار في الأوقاف، وتنويع الاستثمار في القطاعات الاقتصاديّة كافة، والاعتماد على الموارد الذاتيّة والاكتفاء الذاتي ضمن محور جغرافي إقليمي.

خاتمة

على مدى عقود جرى الترويج لمفاهيم وأهداف التنمية المستدامة في العالم باعتبارها منفذاً وممرًا ضروريًا لتخطي حالات التراجع أو "التخلف" التي تعتري مجتمعات دول العالم النامي أو دول العالم في طور النمو، وقد ظهرت الأهداف باعتبارها أمورًا سامية ونبيلة ابتداءً من ضرورة القضاء على الفقر إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، ومن تقليل معدلات وفيات الأطفال إلى تحسين الصحة الأموميّة، ومن تعزيز المساواة بين الجنسين إلى تمكين المرأة...الخ وصولًا إلى إقامة شراكات عالميّة حول التنمية. وقد تبيّن مع الوقت أن هذه الأهداف منحازة بالفعل للغرب ولدعم مركزيّته المعولمة وتحقيق الرفاه الاقتصادي المادي له على حساب باقي دول العالم، علمًا أن سنًا من أهم الاتفاقيات الدوليّة المرتبطة بأهداف التنمية لم توقّع عليها الولايات المتحدة الأميركيّة. كما أظهرت الأزمة الأوكرانيّة كيف ضرب الغرب بأهداف الاستدامة ومؤتمراته ونداءاته حول المناخ عرض الحائط عندما أعاد تشغيل اقتصاده مستندًا إلى الوقود الأحفوري الأشد تلويثًا على البيئة العالميّة. كذلك أظهرت عمق التغيرات الاجتماعيّة والثقافيّة التي أحدثتها هذه المفاهيم على الكثير من شعوب العالم بحيث شوّهت مفاهيمها وقيمها الذاتيّة وأنشأت قيمًا جديدة هجينة لا هي تشبه قيمها الأصيلة ولا تشبه قيم الغرب في بنائه الاقتصادي أو الاجتماعي.

وقد أظهر التحليل العام لحالة لبنان المتعلقة بمدى استجابته للأهداف المستدامة أنه لم يُبدِ أي التزام رسمي وجدّي بهذه الأهداف إلا بعد نشوء الأزمة السوريّة وتداعياتها الكثيرة على واقعه من مختلف الجوانب. وطوال السنوات السابقة على هذه الأزمة اعتمد لبنان على الإنفاق الاستهلاكي أكثر مما اعتمد على الإنفاق الاستثماري والجاري. كما تبيّن أن الحل الأمثل لتجاوز الأزمات المختلفة والمتعدّدة في لبنان هو أن يكون جزءًا من دول محور المقاومة وذلك بالنظر إلى مساحته الجغرافية وموارده الطبيعية المحدودين.

أخيرًا، دخلت مفاهيم التنمية إلى قلب مجتمعاتنا باعتبارها أمورًا بديهيّة "مُسلّمات" بحيث إن عبارات مثل "الرفاه الاجتماعي" أو التحوّل إلى "الأسرة النواتيّة" استطاعت – على سبيل المثال- أن تقوّض أسس التعاون في الإنتاج الزراعي مما ترك هذا الأمر أثرًا سلبيًا على الأمن الغذائي في العديد من الدول التي تعتمد في نمط عيشها على الزراعة. من هنا فإن مفاهيم التنمية تحتاج إلى الكثير من التدقيق بل تحتاج إلى إعادة النظر فيها وتقديم المقاربات العمليّة التي تتناسب مع إرادة الشعوب وطرق معيشتها التي ترتضيها لنفسها.

الملاحق

ملحق رقم 1: مؤسسات الأمم المتحدة المعنيّة بشكل مباشر بمواضيع التنمية المستدامة وأهداف الألفيّة للتنمية

1 - صندوق النقد الدولي World Bank

- يقدّم قروضًا ومنحًا للدول النامية من أجل تنفيذ مشاريع تنموية تهدف إلى الحدّ من الفقر وتحسين البنية التحتيّة.

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

- يقود جهود الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة.
- يساعد الدول في وضع استراتيجيات وطنيّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يوفّر الدعم الفني والاستشاري لبناء القدرات الوطنيّة.
- إعداد تقارير التنمية البشريّة السنويّة.
- تنفيذ مشاريع تنمويّة في مجالات مثل مكافحة الفقر، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصاديّة، والبيئة.

3 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

- يعزّز السياسات والممارسات البيئيّة المستدامة.
- يعمل على حماية البيئة وتحسين جودة الحياة البشريّة.
- تقديم تقارير دوريّة عن حالة البيئة العالميّة.
- دعم المشاريع البيئيّة المتعلقة بالتغيّر المناخي، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعيّة.

4 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

- تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية.
- دعم التنمية الزراعيّة المستدامة.
- جمع وتحليل البيانات حول الأمن الغذائي والزراعة.
- تقديم الدعم الفني والمشورة إلى الدول لتحسين الإنتاج الزراعي المستدام.

5 - منظمة الصحة العالميّة WHO

- تحسين الصحة العامة على مستوى العالم.
- دعم تحقيق الأهداف الصحيّة لأهداف التنمية المستدامة.
- تقديم الإرشادات والمعايير الصحيّة العالميّة.
- مكافحة الأمراض الوبائيّة وتحسين نُظم الرعاية الصحيّة.

6 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO

- تعزيز التعليم للجميع وتحقيق المساواة في التعليم.
- دعم الثقافة والعلوم كوسائل لتحقيق التنمية المستدامة.
- تنفيذ برامج تعليميّة وثقافيّة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم الدعم للدول لتحسين نُظمها التعليميّة.

7 - صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

- تعزيز الصحة الإنجابيّة والجنسيّة.
- دعم حقوق المرأة والطفل.
- تنفيذ برامج صحيّة واجتماعيّة لدعم صحة النساء والأطفال.
- تقديم المشورة والدعم الفني لتحقيق التنمية السكانيّة المستدامة.

8 - اليونيسف UNICEF

- حماية حقوق الأطفال وتحسين رفاهيتهم.
- دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال.
- تقديم المساعدات الإنسانيّة للأطفال في المناطق المتضررة.
- تنفيذ برامج تعليميّة وصحيّة تهدف إلى تحسين حياة الأطفال.

9 - البرنامج العالمي للأغذية WFP

- مكافحة الجوع وتقديم المساعدات الغذائيّة في حالات الطوارئ.
- دعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
- توزيع الغذاء في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث.
- تنفيذ برامج التغذية لتحسين الصحة العامة والأمن الغذائي.

10 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

- تعزيز التنمية المستدامة من خلال التجارة والتنمية الاقتصاديّة.
- تقديم الدعم للدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تحليل السياسات الاقتصاديّة والتجاريّة.
- تقديم المشورة والدعم الفني للدول النامية لتحسين قدرتها التنافسيّة.

11 - البنك الدولي World Bank

- تقديم التمويل والدعم الفني لمشاريع التنمية.
- دعم الجهود العالميّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تمويل مشاريع البنية التحتيّة، التعليم، والصحة، والبيئة.
- تقديم المشورة والدعم الفني لتحسين السياسات التنمويّة.

12 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة OECD

- تقديم الدراسات والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء وغير الأعضاء.

13 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD

- يهدف إلى مكافحة الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية.
- دعم صغار المزارعين وتمويل المشاريع الزراعية.

14 - مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

- تعمل في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين الإنتاجية الصناعية والحفاظ على البيئة
- تطوير القدرات الإنتاجية
- تعزيز التجارة والاستثمار الدولي.

15 - صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF

- يعمل على حماية حقوق الأطفال وتقديم الدعم في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

16 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

- تقديم الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين حول العالم.

17 - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women

- تعزيز المساواة بين النساء وتمكين المرأة.

ملحق رقم 2: الأهداف الـ 17 والغايات/ المصاديق الـ 169 للتنمية في أجندة 2030

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة SDG Indicators هي أدوات قياس تم تطويرها لمراقبة تقدّم كل غاية من غايات التنمية المستدامة البالغ عددها 169. تقدّم الأمم المتحدة قائمة شاملة لهذه المؤشرات لتقييم الأداء وتوجيه السياسات. هنا عرض للمؤشرات الأساسيّة المرتبطة بكل هدف وغاياته:

الهدف 1: القضاء على الفقر

1.1 بحلول عام 2030، القضاء على الفقر المدقع لكل الناس في كل مكان.

1.2 بحلول عام 2030، خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في الفقر بكل أبعاده.

1.3 تنفيذ نُظم وتدابير حماية اجتماعيّة ملائمة على الصعيد الوطني للجميع.

1.4 ضمان تمتّع الجميع بالحقوق الاقتصاديّة وتوفير فرص التملك.

1.5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على مواجهة المخاطر.

الهدف 2: القضاء على الجوع

2.1 بحلول عام 2030، القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على غذاء آمن ومغذٍ.

2.2 بحلول عام 2030، إنهاء جميع أشكال سوء التغذية.

2.3 بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجيّة الزراعيّة والدخول لصغار المزارعين.

2.4 ضمان نُظم إنتاج غذائي مستدامة.

2.5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات والحيوانات.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

3.1 بحلول عام 2030، خفض نسبة وفيات الأمهات.

3.2 بحلول عام 2030، إنهاء الوفيات التي يمكن تفاديها بين المواليد والأطفال دون سن الخامسة.

3.3 بحلول عام 2030، إنهاء الأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا.

3.4 بحلول عام 2030، خفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية.

3.5 تعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والكحول.

3.6 بحلول عام 2020، خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

3.7 بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابيّة.

3.8 تحقيق التغطية الصحيّة الشاملة.

3.9 بحلول عام 2030، خفض الوفيات الناجمة عن المواد الكيميائيّة وتلوّث الهواء.

الهدف 4: التعليم الجيد

4.1 بحلول عام 2030، ضمان أن جميع الفتيات والفتيان يكملون تعليمهم الابتدائي والثانوي.

4.2 بحلول عام 2030، ضمان حصول جميع الأطفال على نوعيّة جيدة من التعليم قبل الابتدائي.

4.3 بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص حصول جميع النساء والرجال على التعليم العالي.

4.4 بحلول عام 2030، زيادة عدد الشباب والكبار الذين يمتلكون مهارات.
4.5 بحلول عام 2030، القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم.
4.6 بحلول عام 2030، ضمان أن جميع الشباب والكبار يتمتعون بالكفاءات الأساسيّة.
4.7 بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع على تعليم يعزّز التنمية المستدامة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

5.1 إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وختان الإناث.
5.4 الاعتراف بقيمة الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر.
5.5 ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعّالة في الحياة العامة.
5.6 ضمان حصول الجميع على حقوقهم الإنجابيّة والصحيّة.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحيّة

6.1 بحلول عام 2030، تحقيق الوصول الشامل والميسور التكلفة لمياه الشرب.
6.2 بحلول عام 2030، تحقيق الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة.
6.3 بحلول عام 2030، تحسين جودة المياه وخفض التلوّث.
6.4 بحلول عام 2030، زيادة كفاءة استخدام المياه.
6.5 بحلول عام 2030، تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة.
6.6 بحلول عام 2030، حماية وترميم النُظم الإيكولوجيّة المتعلقة بالمياه.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

7.1 بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة.
7.2 زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.
7.3 مضاعفة معدل التحسن في كفاءة الطاقة.
7.4 تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا النظيفة.
7.5 توسيع نطاق البنية التحتيّة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

8.1 الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد.
8.2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجيّة الاقتصاديّة.
8.3 تعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة المنتجة والعمالة اللائقة.
8.4 تحسين كفاءة الموارد في الاستهلاك والإنتاج.
8.5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
8.6 خفض نسبة الشباب الذين لا يعملون ولا يتعلمون.
8.7 اتخاذ تدابير فوريّة للقضاء على العمل القسري.
8.8 حماية حقوق العمال وتعزيز بيئات عمل آمنة.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة

9.1 تطوير بنية تحتيّة موثوقة ومستدامة.

9.2 تعزيز التصنيع المستدام وزيادة حصة الصناعة التحويليّة.

9.3 تحسين الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة.

9.4 تحسين البنية التحتيّة وتحديث الصناعات لجعلها مستدامة.

9.5 تعزيز البحث العلمي وزيادة عدد العاملين في البحث والتطوير.

9.6 تسهيل تطوير البنية التحتيّة المستدامة في الدول النامية.

9.7 دعم البحث والابتكار المحليين.

9.8 زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة

10.1 تحقيق نمو دخل أعلى من المتوسط للدول الأقل نموًا.

10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحدّ من الفوارق.

10.4 تبنّي سياسات ماليّة واجتماعيّة تدعم المساواة.

10.5 تحسين تنظيم الأسواق الماليّة العالميّة.

10.6 تعزيز التمثيل العادل في المؤسسات الاقتصاديّة العالميّة.

10.7 تسهيل الهجرة الآمنة والنظاميّة.

الهدف 11: المدن والمجتمعات المحليّة المستدامة

11.1 ضمان حصول الجميع على السكن اللائق والخدمات الأساسيّة.

11.2 توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة.

11.3 تعزيز التخطيط والإدارة المستدامة للمستوطنات البشريّة.

11.4 حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

11.5 تقليل عدد الوفيات والأضرار الناتجة عن الكوارث.

11.6 تقليل الأثر البيئي السلبي للمدن.

11.7 توفير مساحات خضراء آمنة وشاملة.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

12.1 تنفيذ خطة عمل العشر سنوات للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

12.2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعّال للموارد الطبيعيّة.

12.3 خفض الفاقد الغذائي والنفايات الغذائيّة.

12.4 تحقيق الإدارة السليمة بيئيًا للمواد الكيميائيّة والنفايات.

12.5 خفض النفايات بشكل كبير من خلال المنع والتقليل وإعادة التدوير.

12.6 تشجيع الشركات على تبنّي ممارسات مستدامة.

12.7 تعزيز ممارسات الشراء العامة المستدامة.

12.8 ضمان حصول الجميع على معلومات ووعي حول التنمية المستدامة.

12.9 دعم البلدان النامية لتحسين القدرة العلميّة والتكنولوجيّة.

12.10 تطوير أدوات لمراقبة تأثير التنمية المستدامة للسياحة.

12.11 ترشيد دعم الوقود الأحفوري.

الهدف 13: العمل المناخي

13.1 تعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر المناخيّة والكوارث الطبيعيّة.

13.2 إدماج تدابير تغيّر المناخ في السياسات الوطنيّة.

13.3 تحسين التعليم والتوعية حول تغيّر المناخ.

13.4 تنفيذ التزام الدول المتقدّمة بتقديم الموارد الماليّة لمواجهة تغيّر المناخ.

13.5 تعزيز القدرة على التخطيط والإدارة المناخيّة في الدول الأقل نموًا.

الهدف 14: الحياة تحت الماء

14.1 منع وتقليل التلوّث البحري.

14.2 إدارة وحماية النُظم الإيكولوجيّة البحريّة.

14.3 تقليل تحمض المحيطات.

14.4 تنظيم عمليات الصيد والحفاظ على الأرصدة السمكيّة.

14.5 حماية 10٪ من المناطق البحريّة.

14.6 إنهاء الإعانات الضارة التي تساهم في الصيد الجائر.

14.7 زيادة الفوائد الاقتصاديّة للدول الجزريّة الصغيرة النامية.

14.8 زيادة المعرفة العلميّة حول المحيطات.

14.9 تسهيل وصول صغار الصيادين إلى الموارد.

14.10 تعزيز تنفيذ القانون الدولي المتعلق بالمحيطات.

الهدف 15: الحياة في البر

15.1 ضمان حفظ واستعادة واستخدام النُظم الإيكولوجيّة الأرضيّة.

15.2 تعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات.

15.3 مكافحة التصحّر واستعادة الأراضي المتدهورة.

15.4 ضمان الحفظ الفعّال للجبال.

15.5 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي.

15.6 تعزيز تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينيّة.

15.7 اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الصيد الجائر للأنواع المحميّة.

15.8 مكافحة الأنواع الغريبة الغازية.

15.9 دمج قيم النُظم الإيكولوجيّة في التخطيط الوطني.

15.10 زيادة التمويل لدعم الحفاظ على التنوع البيولوجي.

15.11 حشد الموارد الماليّة لدعم الإدارة المستدامة للغابات.

15.12 تعزيز الدعم لمنع الاتجار غير المشروع في الأحياء البريّة.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القويّة

16.1 خفض جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة بها.

16.2 إنهاء الإساءة والاستغلال والاتجار بالأطفال.

16.3 تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 بحلول عام 2030، تقليل التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمال.

16.5 خفض الفساد والرشوة بشكل كبير.

16.6 تطوير مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

16.7 ضمان اتخاذ القرارات بشكل شامل وتشاركي.

16.8 تعزيز مشاركة الدول النامية في المؤسسات الحوكمة العالميّة.

16.9 بحلول عام 2030، توفير هويّة قانونيّة للجميع.

16.10 ضمان الوصول إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسيّة.

16.11 تعزيز المؤسسات الوطنيّة لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

16.12 تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزيّة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

17.1 تعزيز تعبئة الموارد الماليّة لدعم الدول النامية.

17.2 تحقيق أهداف المساعدة الإنمائيّة الرسميّة.

17.3 حشد الموارد الإضافيّة من مصادر متعددة.

17.4 دعم الدول النامية في تحقيق استدامة الديون.

17.5 تبنّي واعتماد استثمارات طويلة الأمد في الدول الأقل نموًا.

17.6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

17.7 تعزيز تطوير ونقل التكنولوجيا المستدامة.

17.8 تفعيل آليّة تكنولوجيا تهدف لدعم التنمية المستدامة.

17.9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ فعّال للتنمية المستدامة.

17.10 تعزيز نظام تجاري عالمي قائم على قواعد شاملة.

17.11 زيادة صادرات الدول النامية بشكل كبير.

17.12 تنفيذ المعاملة الخاصة والتفضيليّة للدول النامية.

17.13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي.

17.14 تحسين التماسك في سياسات التنمية المستدامة.

17.15 احترام السياسات والقيادة الوطنيّة.

17.16 تعزيز الشراكات العالميّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17.17 تشجيع الشراكات بين مختلف القطاعات.

17.18 بحلول عام 2020، تعزيز القدرات الإحصائيّة في الدول النامية.

17.19 بحلول عام 2030، بناء نظام قياس التقدّم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ملحق رقم 3: أوجه استخدام البيانات لتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

البيانات الضخمة BIG DATA

ثورة البيانات مستمرة وهي تتجسد من خلال التكنولوجيا ومصادر البيانات الجديدة ومِنصّات التشغيل البيني (لتحقيق التوافق بين البيانات والنُظم الحاسوبيّة) والشراكات الابتكاريّة. والنتيجة: تحوّل في الفرص المتاحة لاستخدام البيانات في مسارات التنمية المستدامة ورصد تنفيذها.

الهدف 1: القضاء على الفقر

من خلال تحليل أنماط الإنفاق على خدمات الهاتف النقال يمكن توفير مؤشرات غير مباشرة عن مستويات الدخل.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

من خلال الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجيّة أو تتبع أسعار الأغذية عبر الإنترنت يمكن المساعدة على رصد الأمن الغذائي في وقت شبه فوري.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

من خلال رسم خريطة لتحركات مستخدمي الهاتف النقال يمكن المساعدة على التنبؤ بانتشار الأمراض المعدية.

الهدف 4: التعليم الجيد

من خلال إدلاء المواطنين بمعلومات معيّنة يمكن كشف الأسباب وراء معدلات انقطاع الطلاب عن الدراسة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

من خلال تحليل المعاملات الماليّة يمكن تحليل أنماط الإنفاق وتحديد الآثار المختلفة للصدمات الاقتصاديّة على الرجال والنساء.

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحيّة

من خلال أجهزة الاستشعار المثبتة على مضخات المياه يمكن تتبع الوصول إلى المياه النظيفة.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

من خلال العدّادات الذكيّة تستطيع شركات المرافق العامة زيادة تدفق الكهرباء أو الغاز أو الماء أو تقييده من أجل الحدّ من الهدر وضمان الإمداد الكافي في فترات الثروة.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

من خلال تحليل أنماط حركة البريد العالمي يمكن توفير مؤشرات عن النمو الاقتصادي والتحويلات والتجارة والناتج المحلّي الإجمالي.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسيّة

من خلال استخدام البيانات المستمدة من أجهزة تحديد المواقع يمكن المساعدة في مراقبة حركة السير وتحسين وسائل النقل العام.

الهدف 10: الحدّ من أوجه عدم المساواة

من خلال تحليل محتويات الأحاديث التي تبثّها الإذاعات المحليّة يمكن الكشف عن مخاوف الناس بشأن التمييز ويمكن دعم وضع السياسات المناسبة.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محليّة مستدامة

من خلال الاستشعار عن بُعد بواسطة الأقمار الصناعيّة يمكن المساعدة على تتبع التعدِّي على الأراضي أو الأماكن العامة مثل المنتزهات والغابات.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

من خلال رصد أنماط البحث على الإنترنت ومعاملات التجارة الإلكترونيّة يمكن تحديد وتيرة الانتقال إلى المنتجات التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الطاقة.

الهدف 13: العمل المناخي

من خلال المزج بين الصور الملتقطة والمعلومات المستقاة بواسطة الأقمار الصناعيّة والمعلومات المستقاة من إفادات الشهود والبيانات المقترحة يمكن المساعدة على رصد إزالة الغابات.

الهدف 14: الحياة تحت الماء

من خلال بيانات تتّبع السفن يمكن كشف أنشطة الصيد غير المشروعة وغير المنظمة وغير المُبلّغ عنها.

الهدف 15: الحياة في البر

من خلال رصد وسائل التواصل الاجتماعي يمكن المساعدة على إدارة الكوارث عن طريق تقديم معلومات آنيّة عن أماكن وجود الضحايا وعن آثار وقوة المخاطر مثل الفيضانات أو حرائق الغابات.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القويّة

من خلال تحليل ما يعبّر عنه الناس على وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن تكوين فكرة عن رأي عامة الناس بشأن فعاليّة الحوكمة ومستوى توفير الخدمات العامة أو حالة حقوق الانسان.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

من خلال إقامة شراكات للجمع بين الإحصاءات وبيانات الهواتف النقالة والإنترنت يمكن فهم عالمنا الذي يزداد ترابطًا فهمًا أفضل في الوقت الحقيقي.

ملحق رقم 4: المعاهدات الدوليّة التي لم توقّع عليها أميركا وبعض دول الاتحاد الأوروبي

أ. الاتفاقيات التي لم توقّع عليها أميركا:

تُعدّ الولايات المتحدة الأميركيّة واحدًا من أبرز الفاعلين على الساحة الدوليّة، حيث تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل السياسات العالميّة وتعزيز الأمن الدولي. وبالرغم من ذلك، هناك العديد من المعاهدات الدوليّة الهامة التي لم توقّع عليها الإدارات الأميركيّة المتعاقبة أو لم تصادق عليها، تشمل هذه المعاهدات: قضايا حقوق الإنسان، والبيئة، والأسلحة، والأمن الدولي. وهي كما يلي:

1. معاهدة روما للمحكمة الجنائيّة الدوليّة (1998)

تأسست المحكمة الجنائيّة الدوليّة بموجب معاهدة روما في عام 1998، وتهدف إلى محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانيّة، والإبادة الجماعيّة. لم توقّع الولايات المتحدة على هذه المعاهدة ولم تصادق عليها، على الرغم من مشاركتها في المفاوضات التي أدت إلى إنشائها.

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

- القلق بشأن السيادة الوطنيّة: تخشى الولايات المتحدة من أن تُستخدم المحكمة الجنائيّة الدوليّة لمحاكمة مواطنيها، بمن في ذلك الجنود والمسؤولون الحكوميون، مما قد يؤثر على سيادتها الوطنيّة.
- الحماية ضد الدعاوى السياسيّة: تعتقد الولايات المتحدة أن المحكمة قد تُستخدم لأغراض سياسيّة من قبل دول أو جهات تسعى إلى تحدي سياساتها الخارجيّة أو العسكريّة.
- البدائل القانونيّة الوطنيّة: تفضل الولايات المتحدة محاكمة مواطنيها في محاكمها الوطنيّة بدلًا من الخضوع للولاية القضائيّة للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

ب. تأثير عدم التوقيع على معاهدة روما للمحكمة الجنائيّة الدوليّة

- يُضعف عدم توقيع الولايات المتحدة على معاهدة روما للمحكمة الجنائيّة الدوليّة جهود تعزيز العدالة الدوليّة والمساءلة عن الجرائم الجسيمة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعيّة. هذه الجرائم تعوق بشكل مباشر تحقيق الأهداف المتعلقة بالسلام والاستقرار MDG 8، وتؤدي إلى بيئات غير مستقرة تؤثر على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- القدوة الدوليّة: كواحدة من القوى العظمى، فإن عدم مشاركة الولايات المتحدة في هذه المعاهدة قد دفع بدول أخرى إلى التساؤل حول إمكانيّة تجنب الالتزامات الدوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان.

2. اتفاقيّة باريس للمناخ (2015) واتفاقيّة بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود (1990)

اتفاقيّة باريس هي معاهدة دوليّة تهدف إلى مكافحة تغيّر المناخ عن طريق تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد وقّعت في البداية على الاتفاقيّة وصادقت عليها في عهد الرئيس باراك أوباما، إلا أن الرئيس دونالد ترامب أعلن في عام 2017 انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقيّة، وهو القرار الذي نقضه الرئيس جو بايدن في عام 2021.

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

- التأثير الاقتصادي: كانت هناك مخاوف من أن الالتزامات بموجب الاتفاقيّة قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد الأميركي خاصة في القطاعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري.
- السيادة الوطنيّة: هناك اعتقاد بأن الالتزامات الدوليّة قد تقيّد السياسات الوطنيّة وتؤثر على قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الطاقة والبيئة.
- الفعاليّة والكفاءة: بعض المعارضين للاتفاقيّة يرون أنها لن تكون فعّالة بما يكفي في مكافحة تغيّر المناخ، وأن الدول الأخرى قد لا تلتزم بالحدّ من الانبعاثات بنفس الجديّة.

ب. تأثير عدم التوقيع على اتفاقيّة باريس للمناخ

أدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيّة باريس في فترة 2017- 2021، على الرغم من العودة لاحقًا، إلى تراجع الجهود العالميّة لمكافحة التغيّر المناخي (هدف 7 ضمان الاستدامة البيئيّة MDG 7) ما شكّل تهديدًا كبيرًا على التنمية المستدامة، وأثّر على الزراعة، المياه، الصحة، والبنية التحتيّة في جميع أنحاء العالم.

3. معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (1997)

تُعرف أيضًا باسم اتفاقيّة أوتاوا، وتهدف إلى حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضيّة المضادة للأفراد.

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

- الضرورات العسكريّة: ترى الولايات المتحدة أن الألغام الأرضيّة لا تزال ضروريّة في بعض الحالات العسكريّة لحماية القوات والمواقع.
- الالتزامات الأمنيّة: تعتقد الولايات المتحدة أن حظر الألغام قد يؤثّر على قدرتها على حماية حلفائها وتحقيق أهدافها الأمنيّة.
- التكنولوجيا البديلة: بينما تسعى الولايات المتحدة لتطوير بدائل للألغام المضادة للأفراد، لم ترَ أن هذه البدائل كانت متاحة بشكل كافٍ عند بدء المعاهدة.

ب. تأثير عدم التوقيع على معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والمرتبط بالأهداف الألفيّة الآتية:

- تقليل وفيات الأطفال MDG 4، تحسين الصحة الأموميّة MDG 5، مكافحة الأمراض MDG 6.
- تهديد الأمان والاستقرار، إذ غالبًا ما تشكّل الألغام الأرضيّة تهديدًا دائمًا للمدنيين في العديد من البلدان النامية، وتعيق التنمية الاقتصاديّة والزراعيّة. بحيث إن عدم التوقيع على معاهدة حظر الألغام يترك مناطق واسعة غير آمنة، مما أعاق تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم والتنمية الاقتصاديّة وأعاق الجهود العالميّة لإزالة الألغام وتقديم المساعدات للضحايا.

4. اتفاقيّة حقوق الطفل (1989)

تُعدّ اتفاقيّة حقوق الطفل واحدة من أهم المعاهدات الدوليّة التي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال وعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة على الاتفاقيّة، فإنها لم تصادق عليها بعد.

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

- السيادة الوطنيّة والقانون المحلي: توجد مخاوف من أن التصديق على الاتفاقيّة قد يتطلب تغييرات في القوانين الوطنيّة المتعلقة بالأسرة والتعليم.
- الولاية القضائيّة الدوليّة: يخشى بعض المشرّعين الأميركيين من أن الاتفاقيّة قد تؤدي إلى تدخّل دولي في الشؤون الداخليّة الأميركيّة.
- الحقوق الأسريّة: هناك قلق من أن الاتفاقيّة قد تؤثر على حقوق الآباء في تربية أطفالهم وفقًا لمعتقداتهم وقيمهم.

ب. تأثير عدم التوقيع على اتفاقيّة حقوق الطفل والمرتبطة بأهداف التنمية للألفيّة الآتية: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل MDG 2 وتعزيز المساواة بين الجنسين MDG 3

- أضعف عدم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل الجهود لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في الولايات المتحدة وخارجها، لاسيما وأن حماية حقوق الأطفال تُعدّ أساسًا لتحقيق أهداف التنمية البشريّة، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة.

5. اتفاقيات قانون البحار (1982)

وهي معاهدة تهدف إلى تنظيم استخدام البحار والمحيطات ومواردها United Nations Convention on the Law of the Sea - UNCLOS وحماية البيئة البحريّة وتسوية النزاعات وتنظيم البحث العلمي في المناطق البحريّة. وإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركيّة التي لم تصادق على الاتفاقيّة هناك دول أخرى لم تصادق عليها بينها تركيا و"الكيان الإسرائيلي".

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

لم تصادق أميركا على الاتفاقيّة بسبب معارضة بعض الأعضاء في مجلس الشيوخ الذين يرون أن التصديق على الاتفاقيّة سيقيّد السيادة الأميركيّة ويخضعها لقوانين دوليّة صارمة بشأن البيئة واستخدام الموارد البحريّة خاصة في المناطق الاقتصاديّة الخالصة والجرف القاري.

ب. تأثير عدم التوقيع على اتفاقيّة قانون البحار والمرتبطة بأهداف التنمية للألفيّة الآتية: الحياة تحت الماء MDG 14، العمل المناخي MDG 13، العمل المناخي MDG 12، الحياة في البر MDG

- الدول غير الموقّعة قد تفتقر إلى الالتزام القانوني لحماية البيئة البحريّة، مما يؤدّي إلى ممارسات غير مستدامة مثل الصيد الجائر والتلوّث البحري.
- دون الالتزام بالمعايير الدوليّة لإدارة الموارد البحريّة، يمكن أن تكون هناك ممارسات استغلاليّة تؤدي إلى استنزاف الموارد البحريّة.
- يؤدّي عدم التوقيع إلى زيادة النزاعات البحريّة بين الدول حول حقوق السيادة على المناطق البحريّة، مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي ويعوق التنمية المستدامة. كما يفاقم التوترات الجيوسياسيّة التي تؤثر سلبًا على الأمن والسلام الدولي مما يعوق الجهود التنمويّة.

6. اتفاقيّة سيداو CEDAW

وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women). المعتمدة من قِبل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 كانون الأول/ نوفمبر 1979، ودخلت حيّز التنفيذ في 3 أيلول/ سبتمبر 1981، تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وضمان حقوقها في جميع المجالات، بما في ذلك الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

أ. أسباب عدم التوقيع على الاتفاقيّة:

- السيادة الوطنيّة: إذ يخشى بعض المعارضين أن التصديق على الاتفاقيّة قد يؤثر على السيادة الوطنيّة للولايات المتحدة ويجعلها ملزمة بتغيير قوانينها الوطنيّة بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقيّة.
- القوانين الوطنيّة: إذ يعتبر بعض أعضاء مجلس الشيوخ أن القوانين الأميركيّة بالفعل توفر حماية كافية لحقوق المرأة وأن التصديق على الاتفاقيّة ليس ضروريًا.
- الاعتبارات السياسيّة: قضايا مثل حقوق الإجهاض والسياسات الأسريّة التي تتضمنها الاتفاقيّة قد تثير جدلًا سياسيًا في الولايات المتحدة، مما يجعل التصديق عليها مسألة حساسة.

ب. تأثير عدم التوقيع على اتفاقيّة سيداو والمرتبطة بأهداف التنمية للألفيّة الآتية: **المساواة بين الجنسين** MDG 5، الصحة الجيدة والرفاه MDG 3، التعليم الجيد MD 4، العمل اللائق والنمو الاقتصادي MD8، الحدّ من أوجه عدم المساواة MD10.

- يعني عدم التوقيع أن التمييز ضد المرأة قد يستمر دون رادع قانوني قوي مما يعيق تحقيق المساواة بين الجنسين ودون الاتفاقيّة، ويحول دون مشاركتها في العمل السياسي وصنع القرار.
- التمييز ضد المرأة في سوق العمل مع ما يعني ذلك من استمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين ما يمكن أن يؤدّي إلى تزايد الفقر بين النساء ويؤثر سلبًا على الأسر والمجتمعات.

- استمرار النساء في مواجهة صعوبات في الحصول على خدمات صحيّة مناسبة، مما يؤثر على صحتهم العامة وصحة الأطفال.
- يمكن لعدم توفير فرص تعليم متكافئة للفتيات أن يعيق تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل مهارات ومعارف نصف السكان.
- التهميش الاجتماعي: استبعاد النساء من المشاركة الفعّالة في المجتمع يمكن أن يؤدّي إلى تهميشهنّ واستمرار الأعراف الاجتماعيّة السلبيّة.

ملحق رقم 5: أهم إنجازات الحكومة اللبنانيّة في تحقيق أهداف التنمية عام 2018[35]:

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الحكومة اللبنانيّة باتجاه أهداف التنمية المستدامة 2017
الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.	أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعيّة المشروع الوطني لبرنامج استهداف الفقر (NPTP)، باستخدام آليّة الاستهداف لتقديم المساعدة الاجتماعيّة وتقديم الخدمات للفقراء، على أساس خط فقر بقيمة 5.70 دولار أميركي في اليوم. وهي تدعم حاليًا 43.000 أسرة.
الهدف 2- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	لدى وزارة الزراعة استراتيجيّة 2015–2019 تستند إلى مبادئ الحكم الرشيد (Good Governance) والتي تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال ضمان الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والحد من الفقر والهجرة من الريف، وخلق فرص العمل، وزيادة الكفاءة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعيّة. يشمل برنامج IDAL Agri-Plus توفير إعانات للصادرات الزراعيّة للمنتجين المحليين وغير ذلك من الحوافز لتعزيز جودة المنتج وتحسين التعبئة والتغليف والترويج والتسويق. وكان البنك المركزي يقدّم الدعم للقروض الزراعية المتوسطة والطويلة الأمد ويوفّر التمويل بالغ الصغر للشركات التي لا يتجاوز عدد عمالها الأربعة. تدعم وزارة الاقتصاد والتجارة القمح والسيطرة سعر الخبز وتدعم وزارة الماليّة المزارعين الذين يزرعون التبغ.
الهدف 3- الصحة الجيدة والرفاه وضمان حياة صحيّة وتعزيز الرفاه للجميع	قامت وزارة الصحة العامة بدمج أهداف التنمية المستدامة في خططها واستراتيجياتها، وهي في طور إعداد أهداف المؤشر الخاصة بها.
الهدف 4- ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم للجميع	عملت الحكومة اللبنانيّة على تطوير استراتيجيّة التعليم 2030 (الهدف 4) واتخذت الاستراتيجيّة شكل خريطة طريق لتحويل أداء نظام التعليم للأعوام من 2019 إلى 2030، ركّزت على التحسين المستمر لنتائج ومهارات تعلّم الطلاب. كذلك ركّزت الاستراتيجيّة بوضوح على الإنصاف وضمان حصول كل طفل، بغضّ النظر عن الخلفيّة أو الاحتياجات التعليميّة الخاصة به، على إمكاناته التعليميّة الكاملة.
الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	وافقت الحكومة عام 2012 على الإستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان National Commission for Lebanese Women- NCLW 2011-2021. ولهذه الاستراتيجيّة التي تمتد لعشر سنوات هدفان استراتيجيان يتطرّقان إلى جميع جوانب حياة المرأة. يجري تنفيذ خطة

[35] - المصدر: Lebanon Voluntary National Review of Sustainable Development Goals (VNR) الجمهوريّة اللبنانيّة و UNDP؛ 2018 مصدر سابق.

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الحكومة اللبنانيّة باتجاه أهداف التنمية المستدامة 2017
	الاستراتيجيّة للفترة 2017-2019 ورصدها من خلال التقارير السنويّة المنشورة.
الهدف 6- المياه النظيفة والنظافة الصحيّة وتوفير وإدارة الصرف الصحي	أنجزت وزارة الطاقة والمياه "الإستراتيجيّة الوطنيّة لقطاع المياه" 2012 كما أنجز مجلس الإنماء والإعمار مخططًا عامًا حول محطات الصرف الصحي في لبنان.
الهدف 7- ضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة للجميع	في عام 2017، وافق مجلس الوزراء على استراتيجيّة لمدة خمس سنوات لقطاع الكهرباء، استنادًا إلى خطة سابقة تم إعدادها عام 2010. هدفت الاستراتيجيّة إلى سد الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء، وحلّ مشكلات النقل والتوزيع لتحسين إمكانيّة الوصول والموثوقيّة، والعمل على كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة.
الهدف 8- العمل اللائق والنمو الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام	هدفت استراتيجيّة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة إلى دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تشجيع الابتكار وضمان استمراريّة الأعمال والاستدامة والتنافسيّة. عملت وزارة الاقتصاد والتجارة على برنامج وطني لإيجاد الوظائف بهدف معالجة الثغرات التي تعيق حلول التمويل المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما عملت الوزارة مع البنك الدولي لتوفير المنح والدعم لأصحاب المشاريع بما في ذلك النساء والشباب والمناطق الريفيّة. قدّم برنامج "**كفالات بلس**[36]" ضمانات قروض إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمساعدتها في تطوير أفكارها أو أنشطتها التجاريّة من خلال توفير إمكانيّة الوصول إلى التمويل في خمسة قطاعات مختلفة: الصناعة، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا العالية، الإنتاج الحرفيّ. كما قامت وزارة التنمية للشؤون الإداريّةOMSAR بتمويل عدد من المشاريع التي وفّرت التدريب الإداري للشركات الصغيرة لضمان النمو والإنتاجيّة.
الهدف 9- بناء بنية تحتيّة مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام والابتكار	عمدت وزارة الصناعة إلى دمج أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (1-3-7-9-11- 12-17) في رؤيتها المتكاملة (الصناعة اللبنانيّة 2025)، والاستراتيجيّة التنفيذيّة للفترة 2016-2020 والخطط التشغيليّة لعامي 2017 و2018 على تنظيم المناطق الصناعيّة القائمة وخططت لبناء مناطق صناعيّة جديدة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانيّة. وقد تم الانتهاء من الدراسات الأوليّة لإنشاء أربع مناطق صناعيّة في تربل، وبعلبك، والقاع، والمتين بانتظار تأمين التمويل اللازم.

[36] - مشروع قائم على الشراكة بين وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الأوروبي.

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الحكومة اللبنانيّة باتجاه أهداف التنمية المستدامة 2017
	كما أعدت الحكومة برنامج استثمارات (CIP) يغطي المياه، ومياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والنقل، والكهرباء، والاتصالات، والبنية التحتيّة للسياحة والصناعة.
الهدف 10- الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل وبين البلدان وفيما بينها	تكتسب سياسات الحماية الاجتماعيّة في لبنان الاهتمام لاسيما عبر: تغطية وزارة الصحة العامة لجميع الذين ليس لديهم تأمين صحي وتوسيع شبكة الصحة الأوليّة التي تقدّم الاستشارات والأدوية بشكل شبه مجاني، وشبكة القواعد الشعبيّة وبرامج مراكز الخدمات الاجتماعيّة والارتقاء بمستوى التعليم الرسمي. تقوم وزارة العمل بدعم من منظمة العمل الدوليّة (ILO) بصياغة استراتيجيّة شاملة لمدة خمس سنوات للفترة 2017-2020 على أساس التشاور الثلاثي وفقًا لنهج منظمة العمل الدوليّة. تهدف الاستراتيجيّة إلى: 1- تعزيز تماسك السياسات مع التركيز على إدارة العمل وأنظمة تفتيش العمل، 2- تحسين ظروف العمل لجميع العمال وفقًا للقوانين واللوائح اللبنانيّة وبما يتماشى مع معايير العمل الدوليّة، 3- تعزيز العمالة المنتجة مع التركيز على توظيف الشباب اللبنانيين، 4- تحسين مساهمات الضمان الاجتماعي وتوفير الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعيّة، مع التركيز على الفئات الضعيفة في المجتمع.
الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشريّة آمنة ومرنة ومستدامة للجميع	أُنشئت وزارة التنمية للشؤون الإداريّة عام 2016، ويتابع مجلس الإنماء والإعمار التخطيط لأغلب المشاريع التنموية في لبنان فضلًا عن تحديد أولويات التنفيذ المناطقيّة.
الهدف 12- ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	وضعت وزارة البيئة ووزارة الصناعة خطة عمل لبنان للاستهلاك والإنتاج المستدامين للقطاع الصناعي في عام 2015.
الهدف 13- العمل المناخي واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره	وقّع لبنان على اتفاقيّة باريس في نيسان 2016، لكن البرلمان لم يصادق عليها حتى الآن. رغم أن لبنان ليس لديه بعد تشريعات وطنيّة مخصصة لمعالجة تغيّر المناخ، فإنّ العديد من السياسات والتشريعات، كتلك المتعلقة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وتلوّث الهواء، تظهر التزام البلاد بموضوع تغيّر المناخ. لاسيما وضع قانون حماية جودة الهواء في اللجان النيابيّة وتفنيد معايير الانبعاثات والأدوار والمسؤوليات والعقوبات على الملوثين.
الهدف 14- الحياة تحت الماء وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحريّة	تم إعداد مشروع قانون وطني متكامل لإدارة المناطق الساحليّة يمكن أن يحدّد، إلى جانب قانون حماية البيئة، مبادئ جديدة لحماية الساحل والبيئة البحريّة. وفي نفس الوقت يقوم مجلس الإنماء والإعمار بإعداد خطة رئيسيّة للمنطقة الساحليّة يمكن أن تسهل العمل نحو تحقيق

أهداف التنمية المستدامة	مساهمات الحكومة اللبنانيّة باتجاه أهداف التنمية المستدامة 2017
	أهداف التنمية.
الهدف 15- الحياة في البر وتعزيز استخدام النُظم البيئيّة	تملك وزارة البيئة عدة برامج في هذا المجال منها: إعادة تحريج الغابات، خطة العمل الوطنيّة لمكافحة التصحّر، برنامج التحريج الوطني وإعادة التحريج. كما تم تنفيذ مشاريع أخرى تستهدف حفظ التنوع البيولوجي[37].
الهدف 16- السلام والعدل والمؤسسات القويّة وتعزيز المجتمعات السلميّة والشاملة وتوفير إمكانيّة الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة	قادت وزارة الشؤون الخارجيّة والمغتربين عام 2017 بدعم من الاتحاد الأوروبي، العمل على صياغة مشروع استراتيجيّة وطنيّة لمكافحة الإرهاب. اعتمدت قوى الأمن الداخلي (ISF) استراتيجيّة 2018-2022 التي هدفت إلى "ضمان مجتمع أكثر أمانًا". وهو يركّز على تعزيز الاستقرار والسلامة والأمن والشراكة مع المجتمع وحماية حقوق الإنسان وزيادة المساءلة. تم التصديق على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) عام 2017. لكن القانون بقي متعثرًا تطبيقه في المشروعات الحكوميّة والبلديّة. جرى إقرار قانون الشراء العام الذي من المتوقّع له أن يعزّز الشفافيّة والكفاءة في التعاقد إلا أن عقبات كثيرة لا تزال تعيق تطبيقه بفعاليّة.
الهدف 17- عقد الشراكات تنفيذ التزامات الدول المتقدّمة بتقديم المساعدات الإنمائيّة الرسميّة	على الرغم من تحديات العجز ونمو الاقتصاد البطيء، فإن لبنان مصمم على تعبئة التمويل الذي يحتاج إليه لتنفيذ جدول أعمال 2030 من خلال الشراكات مع المجتمع الدولي. وقد كان هذا المجتمع قد أظهر التزامه المتواصل والدائم تجاه لبنان والقطاع الخاص المحلّي والأجنبي في مؤتمر CEDRE الأخير. يُعتبر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص خطوة رئيسيّة نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، حيث ستكون الشراكات مع القطاع الخاص هي الطريقة الرئيسيّة لتوفير الخدمات العامة الأساسيّة.

[37] - تجدر الإشارة إلى أن لبنان طرف في الاتفاقيات الدوليّة مثل اتفاقيّة التنوع البيولوجي، ريو دي جانيرو 1992، اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر باريس 1994، اتفاقيّة رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهميّة الدوليّة، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينيّة والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة.

المصادر والمراجع

1. الجريدة الرسميّة.
2. التنمية المستدامة: أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، د. حسن سعيد منصور، دار الفكر العربي 2010.
3. التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
4. الشاطئ اللبناني والخطة الشاملة لترتيب الأراضي- الرؤية والتحديات، مؤتمر نقابة المهندسين في لبنان 2020.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003- 2016- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. تقرير التنمية البشرية 2011- 2013- 2018- 2003 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفيّة، الأمم المتحدة 2010.
8. برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية لمنطقة جنوب لبنان، الهيئة العليا للإغاثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1991.
9. تنمية قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الأسكوا، 2016.
10. خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004، وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (مشروع بناء القدرات للحد من الفقر)، 2008.
11. مشروع "يللا ع المي" المقدم من ملتقى التأثير المدني- الحيثيات والملاحظات العامة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ حزيران 2014.
12. نحو تنمية بشرية مستدامة، مجموعة من الباحثين، المعهد العربي للتخطيط 2013.

1. A Path to a Sustainable World. Degrowth; Trainer, Ted. The Degrowth Alternative; info, 2012.
2. A Vocabulary for a New Era; D'Alisa, Giacomo, Federico Demaria, and Giorgos Kallis, eds. Routledge, 2015.
3. Can the Left Escape Economism? Capitalism Nature, Socialism; Latouche, Serge, 2003.
4. Degrowth Economics: Why Less Should be so Much Morem; Latouche, Serge, Le Monde Diplomatique, 2004.
5. Earth Democracy: Justice, Sustainability, and Peace; Shiva, Vandana; North Atlantic.
6. Economic Development and Underdevelopment: Theories and Comparative Experience by Amitava Krishna Dutt and Jaime Ros; MIT Press (2003)
7. Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World; Escobar, Arturo, Princeton University Press, 1995.

8. Environment and Development: The Economic Dimensions; edited by Mohan Munasinghe and Jeffrey A. McNeely.
9. Environmental Policy and Economic Growth: A Reconsideration; - Journal of Environmental Economics and Management
10. Farewell to Growth; Latouche, Serge; Polity, 2009.
11. Development as Freedom, Sen Amratia, Oxford University Press, 1999.
12. Lebanon Voluntary National Review of Sustainable Development Goals (VNR) الجمهوريّة اللبنانيّة -UNDP; 2018.
13. Marshall Plan: (History and Significance; https://www.history.com/topics/world-war-ii/marshall-plan-1
14. Sustainable Development: Economics and Policy; by Peter Bartelmus; Edward Elgar Publishing.
15. The Cost of Air Pollution: Strengthening the Economic Case for Action; World Bank Report.
16. The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power; Esteva, Gustavo, edited by Wolfgang Sachs, Zed Books, 1992.
17. The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power; Sachs, Wolfgang; Zed Books, 2010.
18. The Economics of Climate Change; Nicholas Stern (Stern Review).
19. The Post-Development Reader; Rahnema, Majid, and Victoria Bawtree, editors Zed Books, 1997.
20. The Strategy of Economic Development; by Albert O. Hirschman, Yale University Press (1958).
21. The Theory and Practice of Economic Development by Mark A. Sundberg (1988)
22. Theories of Development: Contentions, Arguments, Alternatives; Peet, Richard, and Elaine Hartwick; Guilford Press, 2009.
23. UN Development Programme (UNDP): (History of the UNDP; https://www.undp.org/about-us/history
24. Unbalanced Growth; by Albert O. Hirschman, Quarterly Journal of Economics (1958).
25. World Bank: (History of the World Bank; https://www.worldbank.org/en/about/history

As for Lebanon, it was long behind in preparing a national plan to put development goals into practice in its policies and general plans, despite the official approval of these goals until before the year 2000. Lebanon has led its general renaissance after the civil war on the principle of balanced development, which was parallel between regions and sects and not necessarily balanced given the different regional characteristics, using Hirschman's theory of unbalanced growth. The theory states that investments should be concentrated in a limited number of productive sectors so that most attention and investment is given to real estate, banking and tourism sectors, at the expense of the agricultural and industrial sectors.

Since 2010, Lebanon has been witnessing a dramatic decline in its development indicators, and the pivotal shift in the development path has been the Syrian crisis and the subsequent local and global events and developments.

This study provides a general framework on the most prominent critical schools of development, most of which revolve around the criticism of the economic school. The economy is considered the first main driver of other issues and commitments related to development in its current form. Therefore, this study directly establishes the importance of working to highlight other concepts, which are more just and more respectful to the values of societies and their rich, different and multiple cultures. This matter was addressed in talking about the general principles of the progress and empowerment theory, proposed by Imam Khamenei, may Allah protect him.

multiple systems of governance or economic, social and cultural disparities between states and societies.

Over time, the negative impact of bartering technology for the primary resources of poor countries has emerged, and the most important negative impact have arisen through the depletion of human resources, facilitating brain drain and reducing the birth rate, which the Human Development Reports have indirectly emphasized. It has also been found that many goals require the approval of international agreements, but the United States has not yet approved six of the most important of these agreements, which guarantee reciprocity between all countries.

These goals have also faced lots of criticism related to the limited focus on progress, disparity in progress, dependence on international aid, and the link between the success of these goals and the generalization of the capitalist model to the global economy, with all its necessary work requirements, especially those related to fundamental and structural changes in the culture of peoples and their social composition.

As of 2019, a set of pivotal transformations began to emerge that affected development work and its successive summits, including: the spread of the Covid epidemic, climate change crises and geopolitical conflicts, especially the war in Ukraine, which highlighted the great bias towards Western issues in what it considers national and national priorities. This has affected the credibility of development policies and goals and stimulated thinking about finding alternatives that were already being worked on for a long time.

Despite the media mobilization of the Sustainable Development Goals to appear as noble and necessary goals for the future of humanity, and as goals that contribute to strengthening international cooperation and achieving justice, these goals are still very far from these concepts. In particular, the centrality of the data collected around countries contributed to a deeper analysis of the internal weaknesses faced by this or that country, and thus it was possible to create crises, fabricate wars, cause mobile coups, or spread diseases and epidemics to control the world's resources.

Executive summary

Over the course of seventy years of work by United Nations organizations around the world and the projects and efforts that have been made and funded to achieve development goals, we have found that these goals have indeed taken global steps towards enhancing the concepts of sustainability and well-being and "transforming our world," especially in the areas of developing concepts and the various working methods they have followed. The development goals have received various praises for the great efforts aimed at improving the lives of many peoples of the world and rescuing them from poverty, hunger and disease. On the contrary, these goals have faced harsher criticism when they worked to establish values from outside the intellectual and social system of peoples on different continents. This has occurred when some of these countries were framed as third world countries, developing and poor, or countries of the South that need support and assistance from countries of the North or well-developed countries, or other names that classified the countries of the world into classes and categories.

The twelve Millennium Development Goals (MDGs) announced in 2018 have changed over time to become the 17 Sustainable Development Goals (SDGs) with their 169 goals in the 2030 Agenda, reflecting the commitment of the international community to continue efforts to achieve inclusive development that focuses on the intersection of various issues of concern to the whole world.

The SDGs provided an integrated framework to ensure a better future for all, but this required collective commitment and coordinated efforts among governments, the private sector, civil society and individuals. This has been achievable, but to varying proportions between countries. As a result, countries were grouped according to their adherence to the established standards, which greatly affected their global public image in terms of their ability to fulfill their commitments to their people.

Later, it became clear that one of the unstated goals was to achieve near-total globalization, since the proposals were recommending unified solutions to political differences and

Section V: Post-Development, Perceptions of Possible Alternatives 66

Conclusion 69

Appendices 72

Sources and References 90

Table of contents

Executive summary 5

Introduction 8

Section I: The Concept and its Historical Development 10

First: Development General Features and Characteristics 10

Second: Development and its Theorists 11

Third: The Historical Development of Development and its Objectives 14

Fourth: The 2030 Agenda for Sustainable Development 20

Section II: Measuring Development and Multiplicity of Reports and their Background 28

First: Development Reports and their Adopted Slogans 28

Second: Theories of Sustainable Development and their Progress 35

Third: The Different Views on Development between Developed and Developing countries 37

I. Developed World View 37

II. Developing World View 39

Section III: Criticism of Development and its Schools 42

First: Pioneers of Development Criticism Schools 42

Second: Constants in Development Criticism 44

Section IV: Development in Lebanon: Basic Arguments and General Regularity Plans 53

First: Statements in Development and its Problems in Lebanon 53

Second: Lebanon and General Regularity around Development Indicators and Plans 56

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: A Critical Reading of Sustainable Development and Beyond: Lebanon as a Model

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Author: Eng. Maha Lotf Jammoul

Publication date: September 2024

Issue No: Thirty-six

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

Website: http//www.dirasat.net

A Critical Reading of Sustainable Development and Beyond

Lebanon as a Model

The Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

A Critical Reading of Sustainable Development and Beyond

Lebanon as a Model

Maha Lotf Jammoul

No 36 - September 2024